

أكبر مساحة، أقل سكان ضم الضفة الغربية عن طريق الإستيطان، العنف، وتفكيك الحيز الفلسطيني



במקום
במקום
BIMKOM

תכנון וזכויות אדם
תכנון וחقوق الإنسان
Planning and Human Rights

המוקד להגנת הפרט
המוקד להגנת הפרט
MOKED
CENTER FOR
THE DEFENCE OF
THE INDIVIDUAL
המוקד להגנת הפרט
מרכז الدفاع عن الفرد

ישי דיין
ישי דיין
YESH DIN
ישי דיין

אב/ أغسطس 2026

أكبر مساحة، أقل سكان

ضم الضفة الغربية عن طريق الإستيطان، العنف، وتفكيك الحيز الفلسطيني

في الواجهة: أحد سكان سنجل قرب الجدار المُقام على أراضي البلدة،
تشرين الأول/ أكتوبر 2025 (تصوير: أفيشاي موهر / أكتيفستيلس)



Funded by
the European Union

This publication was funded by the European Union.
Its contents are the sole responsibility of Yesh Din, Bimkom and HaMoked
and do not necessarily reflect the views of the European Union.



أب/ أغسطس 2026

“ييش دين”، “بمكوم”، و “مركز الدفاع عن الفرد” (هموكيد) هي مؤسسات حقوق إنسان إسرائيلية تأتي الحصّة الأكبر من ميزانياتها من هيئات سياسية أجنبية. قائمة المانحين معروضة بالتفصيل في مواقع الإنترنت التابعة لهذه المنظمات وفي موقع مُسجل الجمعيات. نفخر بكوننا نتلقى التمويل ممن يشاركنا الرأي بأن الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا فقط ويتّرع للنهوض بحقوق الإنسان.

4 مقدمة

7 العائلة: العودة وكبها

11 "رؤية أرضك بهذا الشكل أمر مؤلم. ريتني لم أذهب في المقام الأول"

13 أصبحت قيود "الطوارئ" واقعًا دائمًا

14 مُجتمع: الرُمانة

15 حصار

18 روتين العنف

20 تَوْسع آلية التهجير

22 البلدة: سنجل

23 العزل والاستيلاء على الأراضي

26 "في البداية يصل المستوطنون، وبعد خمس دقائق يأتي الجيش ويحرسهم"

32 تقليص المساحة المعيشية للفلسطينيين

34 الحيّز: شمال الضفة الغربية

35 "الجيش والاستيطان يسيران يدًا بيد"

37 حومش

40 "كل الأراضي الزراعية معرضة للخطر، لا يمكن دخولها، استصلاحها، وزراعتها"

42 "مليون في السامرة؟"

45 تلخيص

مقدمة

عقد وزير المالية ووزير الأمن بتسلئيل سموطريتش مؤتمرًا صحافيًا مع قادة المستوطنين في أيلول/ سبتمبر 2025. إستعرض سموطريتش خطة لضم 82% من أراضي الضفة الغربية مؤكدًا: "يجب محاربة الأعداء وألا نُنتج لهم أن يعيشوا حياة مريحة. لذلك، فإن المبدأ الأساسي لإحلال السيادة هو أكبر مساحة مع أقل عدد من السكان".¹ رافق الإعلان خريطة لـ "خطة السيادة" التي تظهر نوايا الوزير بدفع ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية إلى ستة جيوتات منفصلة وتحويل بقية المساحة إلى أراضٍ إسرائيلية بحت. هكذا، على سبيل المثال، مُحيت محافظات بيت لحم وسلفيت وقلقيلية، حيث يعيش أكثر من 450 ألف شخص² من الخريطة بالكامل.

خطة السيادة التي طرحها الوزير رفيع المستوى هي امتداد مُباشر لـ "خطة الحسم" التي نشرها سموطريتش عام 2017. في صميم هذه الوثيقة التوجيهية ضم الضفة الغربية، وإنكار حقوق السكان الفلسطينيين الوطنية بالكامل، على أن تُقدم لهم ثلاثة خيارات فقط: التخلي عن طموحاتهم الوطنية والعيش تحت الحكم الإسرائيلي، أو الهجرة إلى إحدى الدول العربية الأخرى بمساعدة إسرائيلية، أو الخضوع لـ "معاملة صارمة" من قوى الأمن الاسرائيلية.³



خريطة مخطط السيادة التي قدمها الوزير سموطريتش، 3.9.2025 (لقطة شاشة من صفحة بتسلئيل سموطريتش على الفيسبوك)

1. زئيف جور أرييه، "أكبر مساحة مع أقل عدد من السكان: هذه خريطة السيادة في يهودا والسامرة"، JDN، 3.9.2025.
2. IPCC, Palestine Demographic Profile – Reality and Future scenarios (October 2024).
3. بتسلئيل سموطريتش، "مخطط الحسم: مفتاح السلام قائم في اليمين"، هشيلاوا، العدد 6، أيلول/ سبتمبر 2017.

يوضح تقرير "أكبر مساحة، أقل سكان" كيف أن خطاب سموطريتش وأفكاره، التي تم اعتماد أجزاء كبيرة منها كسياسة حكومية رسمية،⁴ تُطبقها إسرائيل فعليًا منذ سنوات طويلة وبشكل متزايد ومُكثف منذ اندلاع حرب غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023. يعرض التقرير الممارسات المتنوعة التي تستخدمها إسرائيل من أجل تهجير الفلسطينيين من مساحات واسعة وأخذة بالتزايد من الضفة الغربية - على مستوى الأسرة، مروزا بالمجتمع، والبلدة، وحتى مستوى الإقليم برمته. من خلال أربع دراسات حالة، تتناول مستويات مختلفة من دوائر الانتماء الاجتماعي والجغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية، يثبت التقرير أن سياسة الضم الإسرائيلية تُمارس على مستويات مختلفة وفي مناطق منفصلة في الأراضي المحتلة.

أولاً، نستحضر قصة عائلتي مزارعين فلسطينيين الذين حاصرت إسرائيل أراضيها بين الجدار الفاصل والخط الأخضر ("منطقة التماس")، ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 منعتهم بشكل شبه مطلق من الوصول إليها، وحولتها إلى أرض حرام فعليًا. ويتناول الفصل الثاني مجتمعًا فلسطينيًا يعيش في المنطقة A بالقرب من أريحا، ويظهر كيف يتعاون المستوطنون والجنود لتوسيع آلية التهجير في هذه المنطقة أيضًا. علاوة على ذلك، فإن حالة بلدة سنجل في منطقة رام الله، المحاطة بسور ونقاط تفتيش ويؤثر استيطانية عنيفة، قللت بشكل كبير من الحيز المعيشي للآلاف من سكانها. يتناول القسم الأخير الحيز الفلسطيني شمال الضفة الغربية، وهو الهدف التالي لمطامع إسرائيل التوسعية، حيث يضطر السكان الفلسطينيين في هذا الحيز لمشاهدة مستقبلهم المير أخذ بالتشكل أمام ناظريهم.

يكشف التحليل المعروض في التقرير كيف تدير إسرائيل آلية عسكرية - استيطانية مُدمجة، مدعومة من الحكومة وسلطات إنفاذ القانون، لضم الضفة الغربية، وسائل إسرائيل العدوانية والساحقة لتحقيق مطامعها وطموحاتها في الضفة الغربية كثيرة ومتنوعة ومتشابكة، وسيركز هذا التقرير على ثلاث منها:

- إنشاء البؤر الاستيطانية في عمق الحيز الفلسطيني، تهدف إلى غزو الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها، بتمويل من الحكومة وتبرير وتشجيع مُنتخبي جمهور.
- العنف الخطير الذي يمارسه الجنود والمستوطنون ضد الفلسطينيين لمنعهم من الوصول إلى أراضيهم ولطردهم منها، بينما تقف سلطات إنفاذ القانون مكتوفة الأيدي.
- نظام حركة وحشي يمارسه الجيش ويطبقه بواسطة حواجز، جدران، وأوامر تُعيق وتُضيق حركة الفلسطينيين فقط، مما يضر بأرزاقهم ويحد من قدرتهم على التنقل من مكان إلى آخر.

من الناحية العملية، تقوم إسرائيل بضم الضفة الغربية من خلال سياسة مُنظمة ومُتسقة تشمل الاستيطان والعنف وتفكيك الحيز الفلسطيني. أصبحت حالة الطوارئ التي تم تصورها كحالة مؤقتة واقعا دائما وثابتا يخدم

4 ييش دين، جمعية حقوق المواطن، أفق، ونكسر الصمت، الانقلاب الصامت: تغيّر طابع السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، تحليل لسياسة الضم التي انتهجتها الحكومة السابعة والثلاثون وتبعاتها (تموز/ يوليو 2024)؛ ييش دين، جمعية حقوق المواطن، أفق، ونكسر الصمت، ورقة سياسات؛ ما الذي تعنيه الخطوط الأساسية والاتفاقيات الائتلافية الخاصة بالحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثين بالنسبة للضفة الغربية؟ (كانون الثاني/ يناير 2023).

دولة إسرائيل - من خلال جنودها ومستوطناتها - لتهجير المجتمعات الفلسطينية، ودفع السكان الفلسطينيين للسكن في جيوب معزولة والقضاء على الامتداد السكاني المكاني الفلسطيني في الضفة الغربية في انتهاك صارخ وصريح لحقوق الإنسان.

وبهذا الشكل، يعمل الواقع الذي ثمل به وتُصوغه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالسنوات الأخيرة، وبالذات منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، على تحقيق الرؤية المجنونة القائمة على تفريغ الضفة الغربية من ملايين السكان الفلسطينيين وضمها إلى إسرائيل.

العائلة: العودة وكبها

زاهر العودة هو مزارع يبلغ من العمر 41 عامًا من قرية دير الغصون في محافظة طولكرم. يمتلك العودة ثلاث قطع زراعية بمساحة إجمالية تصل حد 46 دونمًا، وتقع في منطقة الضفة الغربية المحاصرة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، وهي منطقة تُعرّفها إسرائيل باسم "منطقة التماس"، مزروعة بأشجار الزيتون بالأساس.

منذ إنشائه قبل 20 عامًا، يفصل الجدار الفاصل بين منزل العودة وأرضه، مما يضطره لأن يطلب تصريحًا من الجيش لدخول أرضه الخاصة؛ وذلك، كجزء من "نظام التصاريح" - وهي آلية عسكرية بيروقراطية تتطلب من الفلسطينيين فقط الحصول على تصريح فردي من أجل دخول "منطقة التماس"، على الرغم من أنها أرضهم الخاصة.⁵

طوال سنوات، أصدر الجيش تصاريح دخول العودة من نوع "مزارعي منطقة التماس". تم إصدار هذه التصاريح لملاكي الأراضي وعدد محدود من العمال الزراعيين، في غالب الأحيان، من أفراد الأسرة. من المفترض أن تسمح التصاريح للمزارعين بالوصول المنتظم - يوميًا أو أسبوعيًا - إلى أراضيهم، ليتمكنوا من استصلاحها والقيام بالأعمال الزراعية الحيوية. في الممارسة العملية، يعتمد وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم على نقطة التفتيش المحددة التي يحددها الجيش في التصريح - سمحت بعض نقاط التفتيش بالدخول اليومي بينما لم يتم فتح البعض الآخر إلا لفترات قصيرة خلال الموسم الزراعي المواتي. من بين 79 حاجزًا ثابتًا على امتداد جدار الفصل، كان الحاجز المخصص لدخول العودة واحدًا من عشرة حواجز فقط التي سُمح الدخول والوصول اليومي من خلالها للأراضي.



القيود المفروضة على الدخول إلى مناطق الضفة الغربية المعروفة باسم "منطقة التماس" خلال موسم الزيتون، تشرين الأول/أكتوبر 2022 (الصورة: أن باك، أكتيفستيلز)

5 تشكل أراضي "منطقة التماس" 9,4% من أراضي الضفة الغربية. راجع: مركز الدفاع عن الفرد، السلب الزاحف: قيود على الزراعة الفلسطينية ما وراء جدار الفصل (تشرين الأول/أكتوبر 2021)؛ مركز الدفاع عن الفرد، نظام التصاريح: المش بحقوق الإنسان في أراضي الضفة الغربية الملقبة بـ "منطقة التماس" (آذار/مارس 2013).

مع اندلاع حرب غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، منع الجيش تمامًا الوصول إلى معظم الأراضي الزراعية الفلسطينية الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر ("منطقة التماس"). وهكذا، خلال موسم الحصاد في خريف عام 2023، لم يحصل زاهر العودة على تصريح دخول إلى أراضيه ولم يتمكن من قطف أشجار الزيتون على الإطلاق.

في أيار/ مايو 2024، قدم العودة وثمانية مزارعين آخرين، بمساعدة "مركز الدفاع عن الفرد" إلتماسًا إلى محكمة العدل العليا لإلغاء، أو على الأقل تخفيف القيود المطلقة والشاملة على دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم في "منطقة التماس". يدعي الإلتماس أن الجيش تعهد بالسماح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم بعد إجراء فحص انفرادي، حتى خلال الفترات التي يكون فيها الوضع الأمني خطيرًا. ورغم ذلك، منذ اندلاع الحرب في غزة، منع الجيش بشكل شامل ومطلق دخول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم لاعتبارات أمنية عامة، وليس بسبب أفعال أيًا كانت منسوبة لأي منهم.⁶

في أيلول/ سبتمبر 2025، نشر الجيش نسخة محدثة من إجراءات الدخول إلى "منطقة التماس"، مما رسخ هذه القيود الصارمة في قوانينه وأنظمتها الرسمية. غيّر الإجراء الجديد المبدأ الذي يحدد أهلية الحصول على تصاريح جذريًا - من حق قائم على الملكية والعلاقة بالأرض، إلى حق يعتمد على "حاجة زراعية" بموجب تعريف الجيش لها. من الناحية العملية، بما أن نحو 95% من المزارعين في "منطقة التماس" يزرعون كروم الزيتون، والتي يعتبرها الجيش محصولًا يتطلب عناية موسمية فقط، يمنع بالتالي هذا الإجراء دخول المزارعين إلى أراضيهم معظم أيام السنة، ويقيّد دخولهم إليها فقط في الموسم، أي، لعدد محدود من الأيام في السنة.⁷

في موسمي قطف الزيتون 2024 و2025، أصدر الجيش تصاريح للعودة، لمدة تراوح بين سبعة وعشرة أيام فقط. وحتى أثناء المدة القصيرة التي كانت فيها التصاريح سارية المفعول، لم تُفتح الحواجز في جميع الأيام المُدرجة بهذه الفترة، وفي بعض الأيام حالت الظروف المناخية دون إمكانية العودة بدخول أرضه واستصلاحها. بسبب منع الوصول المنتظم إلى أراضيه، تعذّر على العودة القيام بأعمال زراعية أساسية مثل تقليم الأشجار وحرث الأرض، وتضررت خصوبة الأرض وإنتاجيتها. علاوة على ذلك، فإن منع العودة وأسرته من الوصول إلى أراضيهم بشكل قسري ومطول، جعل الأرض مشاعًا وهدفًا لهجمات واعتداءات مواطنين إسرائيليين، الذين استخدموها كمكّبة للنفايات من دون موافقة أصحاب الأراضي. كما أنه حينما دخل العودة أرضه خلال موسم قطف الزيتون لعام 2024، اكتشف أن أشجار الزيتون التي يملكها قد تم قطفها فعليًا وسُرق محصولها.

ويؤكد العودة أنه على الرغم من أن الأراضي لا تشكل مصدر دخله الرئيسي، إلا أن ارتباطه وعائلته بالأرض هو رابط عميق وشخصي وعائلي من سنين طويلة. موسم قطف الزيتون يشكل جزءًا أساسيًا من تقاليدهم العائلية والثقافية وأسلوب حياتهم. إذ كان يتجمّع أفراد الأسرة في الأرض ويعملون هناك ويستصلحونها وينتجون زيت

6 م.م.ع. 4285/24، العودة وآخرون ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية.

7 مركز الدفاع عن الفرد، "من قيود طوارئ إلى نظام دائم: الجيش يرسخ القيود الوحشية المفروضة على مزارعي "منطقة التماس" حتى بعد انتهاء الحرب"، 6.1.2026.

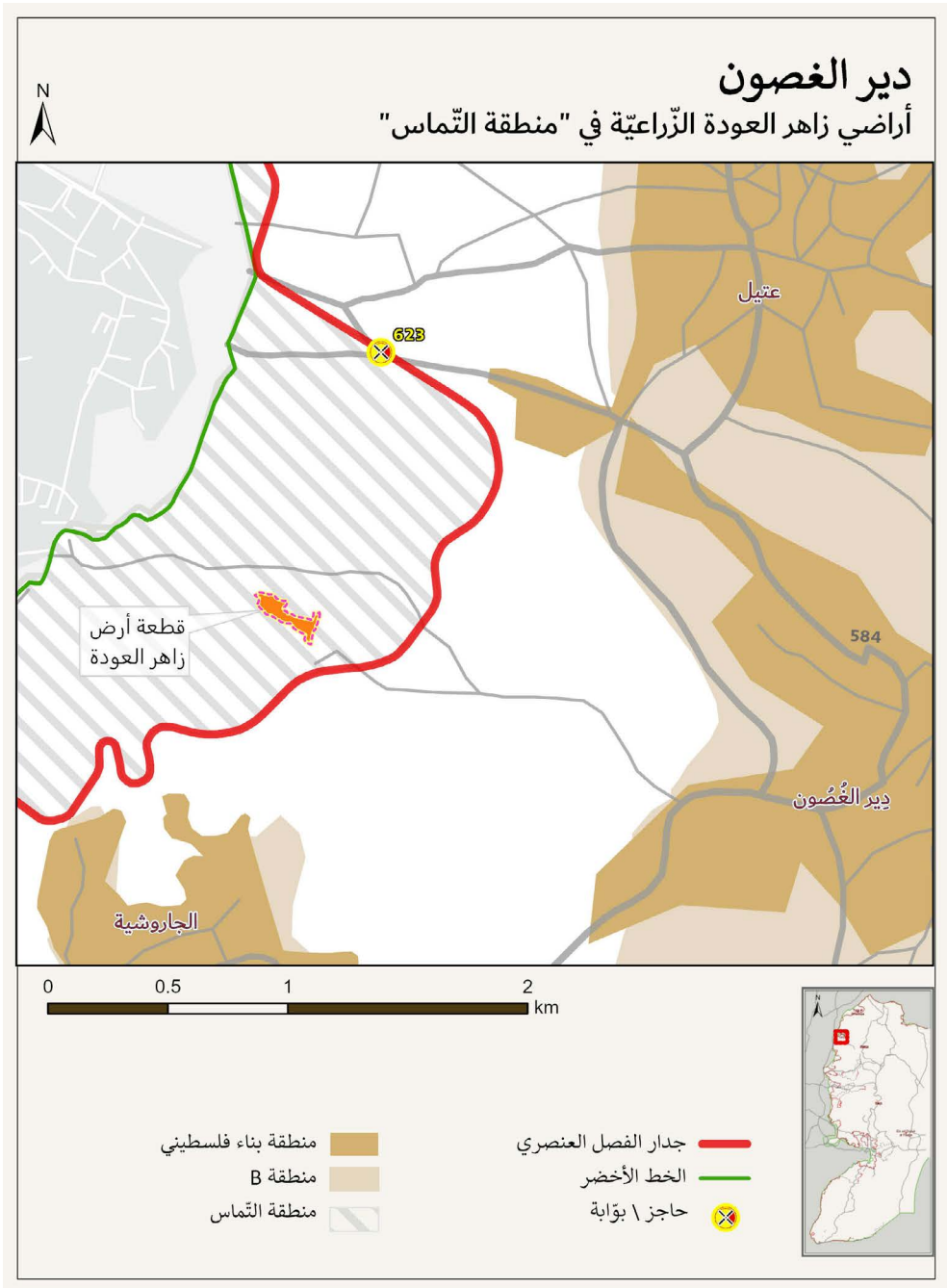
الزيتون والزيتون لاستهلاك العائلة. ويستطرد مؤكداً أنه الحاجة إلى شراء زيت الزيتون في السنوات الأخيرة عوضاً عن استخدام منتج أرضهم، أصبح حالة غريبة وموجعة ترمز إلى اغترابه القسري عن أرضه.⁸

في كانون الثاني/يناير 2026، رفضت محكمة العدل العليا الالتماس ووافقت على الإجراء العسكري. قضى قضاة المحكمة العليا بأن انتهاك حقوق المزارعين يتناسب مع واجب القائد العسكري في الحفاظ على النظام والأمن في الأراضي المحتلة. ومع ذلك، لم يحدد قرار المحكمة التطورات الأمنية الملموسة التي تبرر استمرار فرض هذه القيود.⁹ قدم "هاموكيد" (مركز الدفاع عن الفرد) طلباً لإجراء نقاشاً إضافياً في القضية؛ إلا أن المحكمة رفضت الطلب بادعاء أن الحكم الصادر لا يشكل خروجاً عن أحكام المحكمة بشأن "منطقة التماس"، وبالتالي لا مجال للتدخل فيها.

اليوم، بعد قرابة ثلاثة أعوام على تشديد القيود الشاملة على "منطقة التماس"، لا تزال الأراضي الزراعية في المنطقة مُحَرمة على العودة ويمنع دخوله إليها بشكل شبه مُطلق، حاله حال نحو 20 ألف مزارع آخرين. يُسمح لمعظم مالكي الأراضي الفلسطينيين بدخول أراضيهم لبضعة أيام فقط خلال السنة، وأصبح أكثر من 100 ألف دونم في الضفة الغربية، التي يعرفها الجيش كـ "منطقة التماس"، مشاعاً عرضة للاستيلاء الاسرائيلي عليها.

8 العودة مُتحدثاً لمركز الدفاع عن الفرد، أيار/مايو 2026.

9 م.م.ع. 4285/24، العودة وآخرون ضد القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية، بساك دين، 18.1.2026.



“رؤية أرضك بهذا الشكل أمر مؤلم. ريتني لم أذهب في المقام الأول”

يسكن عدنان كبها في قرية طورة الغربية ، في محافظة جنين. كبها متزوج وأب لسبعة أطفال. لعدة عقود كان يضمن (يحتكر) الأراضي الزراعية التابعة لبلدة يعبد وتقع خارج الجدار الفاصل. في إطار نظام التصاريح الذي فرضته إسرائيل على أراضي الضفة الغربية المحاصرة في “منطقة التماس”، أصدر الجيش تصاريح لكبها سمحت له بالوصول المنتظم إلى الأرض، حيث كان يزرع الزيتون والتبغ.

حاله حال العديد من المزارعين في “منطقة التماس”، منع الجيش كبها هو الآخر وبشكل شبه مطلق من الوصول إلى أراضيهم منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 2023. أثناء موسم قطف الزيتون 2023-2024، حُرم كبها من دخول أرضه على الإطلاق. في عام 2025، سمح الجيش لكبها بالوصول إلى أراضيهم عبر حاجز طورة (300) في يومين فقط؛ في 2 و3 تشرين الثاني/ نوفمبر. أخطرت السلطات الإسرائيلية مكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني بفتح الحاجز فقط في يوم فتحه، وبسبب الإشعار المتأخر مما حرم العديد من المزارعين من الوقت الكافي للاستعداد والوصول إلى أراضيهم. وعملياً، لم يتبق للكثير منهم سوى يوم واحد للوصول إلى أراضيهم لقطف الثمار.

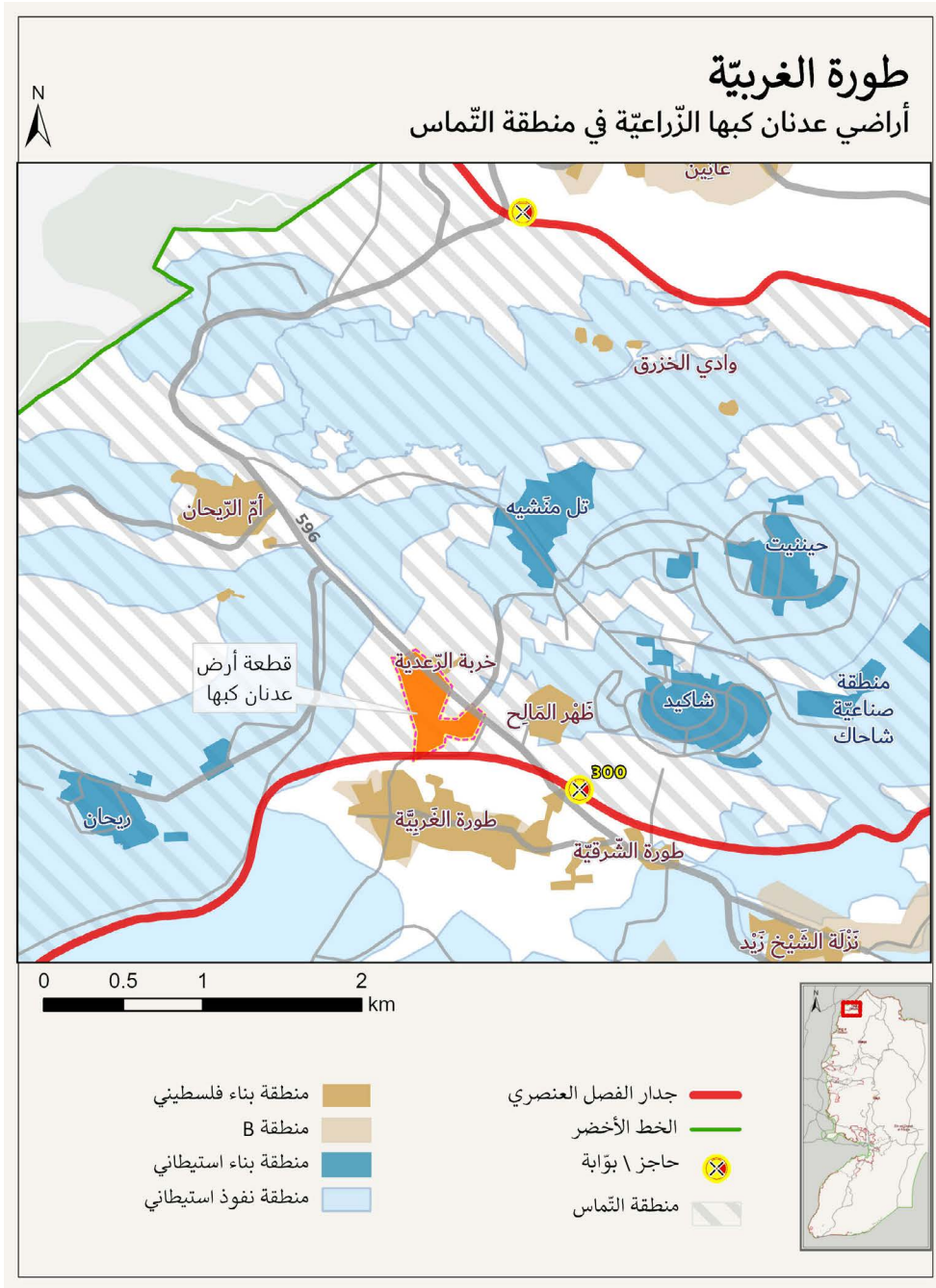
لم يتمكن كبها أيضاً من دخول أرضه إلا في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025. وقد دخل دون زوجته وأطفاله، الذين سبق وساعدوه في العمل الزراعي. عندما وصل إلى قطعة الأرض، اكتشف كبها أنه نظراً لاهمال الأرض لفترة طويلة وعدم حرثها، صارت تعاني من الجفاف ومغطاة بالأشواك والأعشاب الضارة. وأكد كبها: “قلبي يعتصر ألماً، تبدو كالأدغال. يوم واحد لا يكفي لإصلاح كل شيء”. وأضاف كبها أن المشهد أصابه بحزن شديد، وحتى أعرب عن أسفه لدخول أرضه: “رؤية أرضك بهذا الشكل أمر مؤلم، ريتني لم أذهب في المقام الأول”¹⁰.

وقال كبها إن التبغ الذي كان يزرعه لسنوات كان مصدر رزقه الأساسي. كما كان يتم بيع جزء من محصول الزيتون وفي سنوات أقل خصوبة وإنتاجية كان يُخصص للاستهلاك العائلي. وبما أن الجيش منع الوصول إلى الأرض حيث فقد كبها مصدر رزقه الرئيسي، فقد أضرت به التقييدات بشدة وغيّرت حياته: “لسنوات استصلحت الأرض وترزقت منها وعشت بكرامة، بينما أجلس اليوم في المنزل لا أفعل شيئاً مُعطلاً عن العمل، أعتمد على أولادي من أجل لقمة العيش”. وأضاف كبها أنه في ظل استمرار القيود التي تفرضها إسرائيل، وفي غياب توقعات فعلية بتغيير الوضع، فإنه يفقد الأمل باحتمال أن يعود لاستصلاح أرضه كما فعل طوال سنوات عدة. وأشار إلى أنه حتى يفكر في بيع الأرض إلى شخص يعيش خارج الجدار – رغم الألم الشديد المنوط بذلك. واختتم أسفاً بقوله: “أكره أن أرى الأرض غير مُستصلحة”¹¹.

حتى اليوم، بعد قرابة ثلاثة أعوام من الحرب، يستمر الجيش بمنع كبها من الوصول إلى أرضه بانتظام واستصلاحها، ومن دون معرفة أكيدة متى أو كم مرة أو إن كان أصلاً سيُسمح له بدخول القطعة من جديد.

10 كبها فتحدثاً لمركز الدفاع عن الفرد، تشرين الثاني/ نوفمبر 2025.

11 المصدر ذاته.



أصبحت قيود "الطوارئ" واقعًا دائمًا

مع بناء جدار الفصل عام 2003، إلترمت إسرائيل بالآ يتضرر المزارعون - أصحاب الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، سوى بالحد الأدنى من الضرر؛ زاعمة أن الحديث عن مجرد تدابير أمنية وليس حدودًا سياسية، وبالتالي لن يضر بحقوقهم أو علاقتهم بأراضيهم. إلا أنه وفي الممارسة العملية، مُد ذلك الحين، فرض الجيش قيودًا صارمة بشكل متزايد على دخول "منطقة التماس"، كجزء من صيرورة نزع ملكية مستمرة وضم زاحف.¹²

علاوة على ذلك، فإن الحرمان الشامل الذي فرضه الجيش على دخول المزارعين إلى "منطقة التماس" بعد تشريع الأول/ أكتوبر 2023، والذي أصبح بعد عامين تعليمات رسمية حصلت أيضًا على موافقة المحكمة العليا، يشكل تغييرًا تاريخيًا في وضع المزارعين الفلسطينيين في "منطقة التماس". وتلغي التدابير والتعليمات العسكرية الجديدة فعليًا الاعتراف بحق المزارعين في أراضيهم بحكم الملكية والعلاقة بها، وتستبدلها باستحقاق مؤقت ومتغير ومشروط بـ "الاحتياجات الزراعية" على نحو يحدده الجيش.

تسببت القيود التي فرضها الجيش خلال الحرب بانتهاكات جسيمة لحقوق المزارعين الأساسية في حرية التنقل والملكية وحرية العمل والحق بالترزق. وتنتهك القيود الصارمة المفروضة على الدخول إلى الأراضي، حق المزارعين في دخول أراضيهم بحرية، وتشترط الدخول بقرارات عسكرية تعسفية وغير متوقعة. أدى الغياب المطول للمزارعين الفلسطينيين عن أراضيهم في "منطقة التماس" من الضفة الغربية إلى أضرار بالمحاصيل، واستيلاء إسرائيلي على الأراضي وتحويلها إلى حقول رعوية ومكبات للنفايات. على المستوى الاقتصادي، تسببت القيود بأضرار اقتصادية كبيرة، حيث يُمنع مالكو الأراضي الفلسطينيين من استصلاح أراضيهم أو كسب لقمة العيش منها كما كان الحال في الماضي.

أصبحت حالة الطوارئ التي عُرضت كمؤقتة قيدًا دائمًا، يمنع الآلاف من المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وقطع التواصل الجغرافي بينهم وبين ممتلكاتهم فعليًا. وعدا عن الضرر الشخصي، تُغيّر القيود الوضع الراهن ميدانيًا: فهي تخلق غيابًا قسريًا فلسطينيًا عن عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وتُنتج المجال أمام الدولة أو المواطنين الإسرائيليين للاستيلاء على تلك الأراضي. حتى من دون الإعلان رسميًا عن أراضي "منطقة التماس" كأراضي دولة (ملك عام)، وسعت إسرائيل سيطرتها على هذه الأراضي من خلال القيود الجديدة، مما قلّص الحيز المعيشي للسكان الفلسطينيين المحليين.

مجتمع: الرمانة

ينتمي تجمّع الرمانة (تجمع حلق الرمانة) إلى قرية عين الديوك الفوقا (الديوك الفوقا) ، وتقع على بعد نحو ثلاثة كيلومترات شمال شرق مدينة أريحا، في منطقة مُعرّفة في إطار اتفاقيات أوسلو كمنطقة A. تقع منازل أبناء التجمّع على مسافة بضع مئات الأمتار عن القرية، مع مُنحدر حاد يفصل بينها. الطريق الوحيد الواصل بين منازل التجمّع والطريق الرئيسي وقرية عين الديوك الفوقا هو طريق غير مُعبّد بطول كيلومترين، يمر جزء منه عبر المنطقة المُعرّفة كمناطق C .

يضم تجمع الرمانة نحو 25 عائلة فلسطينية. سكنت بعض العائلات هنا لأكثر من عقد من الزمان، وانضمت عائلات أخرى للتجمّع في السنوات الأخيرة، وبعضها نزح من أجزاء أخرى من الضفة الغربية على وقع المضايقات من قبل السلطات الإسرائيلية والمستوطنين. يترزق أفراد التجمّع بالأساس من رعي الأغنام والعمل في أريحا أو المستوطنات الإسرائيلية المجاورة. ومنازل التجمّع غير مربوطة بشبكات البنى التحتية والخدمات الأساسية، فيما يعتمد سكانها بشكل كامل على القرية الرئيسية والتجمّعات الفلسطينية المجاورة للتزوّق وكسب العيش وإمدادات المياه والغذاء والخدمات الصحية والتعليمية.

هذا التجمع هو واحد من عشرات التجمّعات الرعوية الفلسطينية المنتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية، وقد تهجّر بعضها عدة مرات منذ عام 1948. تحافظ التجمّعات الرعوية على نمط حياة فريد يعتمد على الرعي ويتطلب الوصول إلى المراعي. مما يعرضهم للخطر بشكل خاص، نظراً للسياسة الإسرائيلية الطامحة للسيطرة والاستيلاء على أراضي الضفة الغربية وتهجير التجمّعات الفلسطينية من أراضيها. على مر السنين، عانت التجمّعات الرعوية الفلسطينية من رفض الدولة الاعتراف بقراهم، والقمع المؤسسي، ومحاولات إسرائيل لتهجيرهم. وقد تعرّضوا في السنوات الأخيرة، لعنف متزايد من المستوطنين والجنود، يشمل منع وصولهم للموارد الحيوية والمش الممنهج بقدرتهم على الحفاظ على أسلوب حياتهم. تُشكّل أعمال العنف والاعتداءات الجارية برعاية السلطات الإسرائيلية، آلية متممّة لتهجير التجمّعات الفلسطينية من ديارها وأراضيها.¹³

نحو كيلومترين شمال تجمّع الرمانة تقع مستوطنة "مفوؤوت يريحو"، التي أنشئت دون موافقة الحكومة في عام 1999 وتمت شرعنتها بأثر رجعي في عام 2019. في مكان قريب، أنشأ المستوطنون بؤرة استيطانية زراعية عام 2021 باسم مزرعة "مفوؤوت يريحو" (المعروفة أيضاً باسم مزرعة "شاعر هميلخ" - بوابة الملك). وأنشأ إسرائيليون بؤرتين استيطانيتين رعويتين إضافيتين بالمنطقة عام 2024: مزرعة "هارمونوت" (القصور)، على بُعد نحو ثلاثة كيلومترات جنوب التجمع، ومزرعة "مفوؤوت يريحو شرق" ("شاعر هميلخ هحداشا" - بوابة الملك الجديدة)، على مسافة نحو ثلاثة كيلومترات شماله.¹⁴ منذ إنشاء البؤر الاستيطانية، أصبح أهالي الرمانة هدفاً

¹³ ييش دين وأطباء لحقوق الإنسان، مُجمّعات مُهجّرة، أناس منسيون: النقل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية بأيادٍ إسرائيلية (آذار/ مارس 2025)؛ ييش دين، زُعاة في مراعي غيرهم: مزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية وانتهاكها لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين (كانون الأول/ ديسمبر 2021)، وعن الطمس المُتعمد للتمييز بين الجنود والمستوطنون راجع: ييش دين، مستوطنون بالزّي العسكري: عنف المدنيين الاسرائيليين بزّي الجيش المُمارس ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية (كانون الأول/ ديسمبر 2025).

¹⁴ لا تُميّز دولة إسرائيل بين "مستوطنات" تُعرّفها بصفاتها قانونية وبين "البؤر الاستيطانية" غير الشرجية حتى بحسب تعريفاتها. إلا أن القانون الدولي يُحدّد أن جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المُحتلة غير شرعية (اتفاقية جنيف الرابعة [1949]، المادة 49).

لهجمات واعتداءات المستوطنين والجنود الذين يغزون سويًا منازل التجمّع وينتهجون العنف تجاه أهاليه. تُشير سلسلة العذاب التي يعانيها أفراد المجتمع إلى توسيع آلية التضييق والتهجير التي وُظفت حتى الآن بشكل أساسي ضد التجمعات السكانية المعزولة في المنطقة C، والتي تُوظف اليوم أيضًا ضد المجتمعات الفلسطينية في مناطق A و B.

حصار

نصب المستوطنون في تموز/ يوليو 2025 مكعبين اسمنتيين كبيرين وحاجزًا حديدًا على الطريق الوحيد المؤدي إلى منازل تجمّع الرمانة. لم يتم إخطار السكان الفلسطينيين مُسبقًا بأمر نصب الحاجز ولم يُعرض عليهم أي أمر عسكري أو أي مبرر قانوني للحصار المفروض عليهم. مع نصب الحاجز على الطريق المؤدي من الطريق الرئيسي إلى التجمّع، توجّه السكان لمكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني وطلبوا إزالته. أحيل الطلب للسلطات الإسرائيلية التي ردت بأن لا علم لها بأمر هذا الحاجز، مؤكدة أنه حاجز غير قانوني، لكنها لم تتحرك لإزالته.



الحاجز على الطريق الوحيد المؤدي إلى منازل التجمع القروي، أيلول/ سبتمبر 2025 (الصورة بلطف السكان)

على المستوى العمليّ أسندت السيطرة على الطريق إلى حارس من مستوطنة "مفوؤوت يريحو" الذي يحمل مفتاح الحاجز. واعتبارًا من أيلول/ سبتمبر 2025، بدأ في قفل الحاجز حسب رغبته، بشكل تعسفي ودون أي إشعار مسبق. في بعض الأحيان يتم إغلاق الحاجز ليلاً، وفي أحيان أخرى، قد يبقى مُقفلاً ليوم كامل أو أكثر، وفي بعض الحالات يكون مُقفلاً لعدة أيام متتالية. على سبيل المثال، أثناء رأس السنة العبرية الجديدة، فرض رجل أمن المستوطنة إغلاقًا كاملاً على التجمّع لثلاثة أيام متتالية.

عند قفل الحاجز، يُعزل سكان التجمّع المئة عن محيطهم، ولا يمكنهم الخروج بسياراتهم لاقتناء الحاجيات والمواد الغذائية أو الضروريات والعودة للتجمّع؛ كما يُمنع دخول سيارات الطوارئ ويُحرمون من الوصول إلى منازل التجمّع القروي؛ ويحرم السكان من التزوّد بالمياه عن طريق صهريج يدخل من هذا الطريق. يضطر أطفال المجتمع إلى السير في طريق طويل ووعر، لأن مركبة النقل المدرسية لا تستطيع اجتياز الحاجز المُقفّل.

في 29 أيلول/ سبتمبر 2025، ناشد سكان التجمّع، من خلال "بيش دين"، الجيش لإزالة الحاجز والحجب غير القانوني.¹⁵ بشكل فاضح، أدى التوجّه للسلطات إلى موجة من المضايقات والتنكيل بسكان التجمّع من جانب رجل أمن مستوطنة "مفوؤوت يريحو" ومستوطنين آخرين من المنطقة.

على الرغم من أن منطقة التجمّع تقع على بعد أكثر من كيلومتر واحد من مساحة نفوذ المستوطنة، إلا أن رجل الأمن، وصل ومعه مستوطنين اثنين بالزي الرسمي في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر إلى منازل التجمّع، واحتجزوا سكاناً تواجدوا في المكان متهمين إياهم بالاتصال بالسلطات الإسرائيلية. في وقت لاحق من ذلك الشهر، واصل المستوطن إقبال الحاجز بحسب هواه.

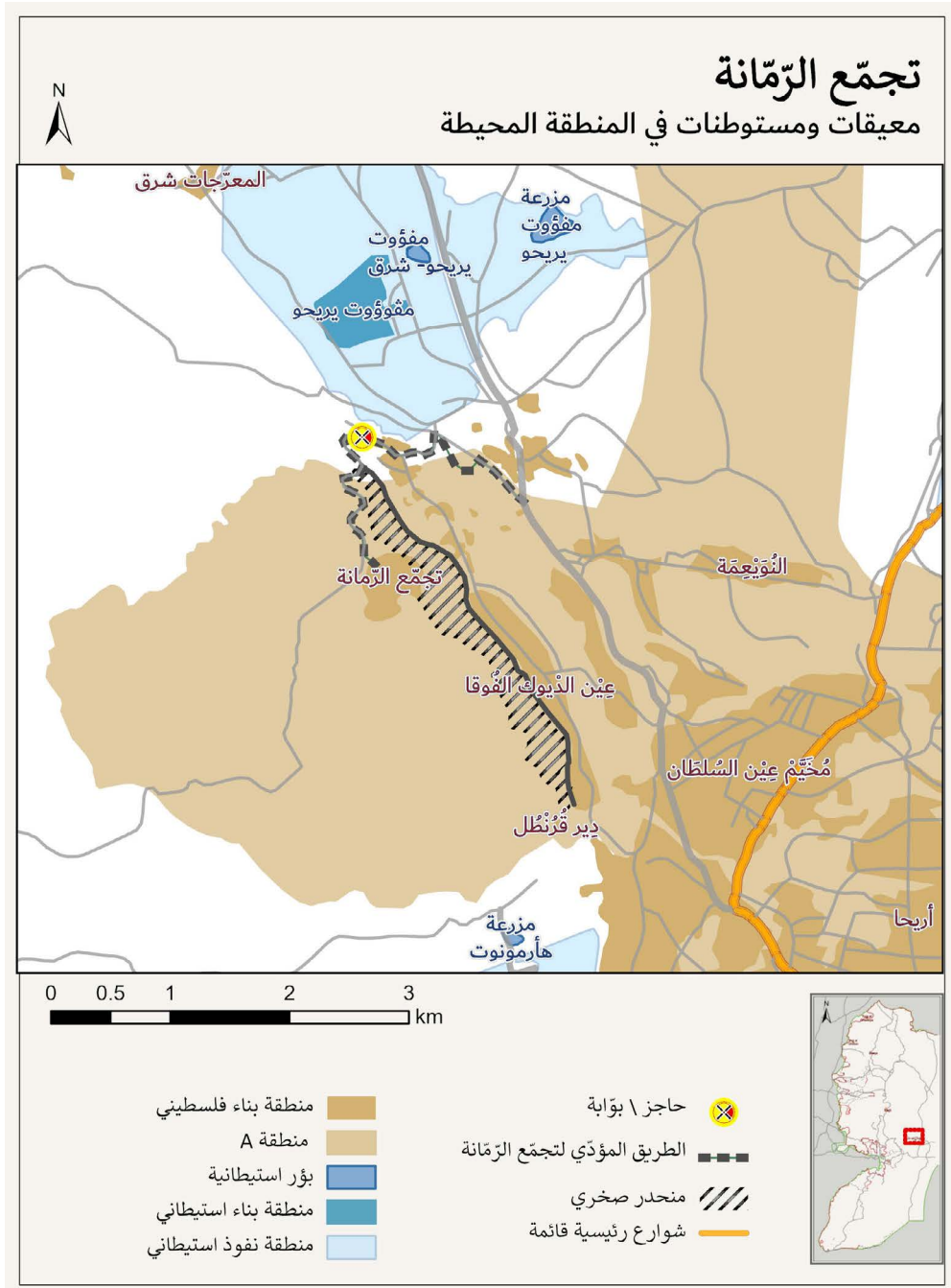
على سبيل المثال، في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2025، كان الحاجز مُقفلاً أثناء النهار. واتصل أحد السكان برجل الأمن هاتفياً للاستفسار عن سبب حجب الطريق، وحصل على الرد القائل بأن السبب هو أن المستوطن لم يستيقظ في الصباح وبالتالي لم يُفتح الحاجز بعد. في اليوم التالي أُعيد إقبال الحاجز، وتعدّر بالتالي على أطفال التجمّع القروي الوصول للمدرسة بالحافلة.

وفقط يوم 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2025 وبعد توجهات متكررة من "بيش دين"، أعلنت السلطات العسكرية أن "الضرورة العملية" التي تبرر ضرورة إنشاء الحاجز "لا تزال قيد الفحص"، مُبينة أن الحاجز سيبقى مفتوحاً في الوقت الراهن. ومع ذلك، لم تتم إزالة الحاجز الذي نصبه مدنيون إسرائيليون بشكل غير قانوني، وعوضاً عن ذلك قرر الجيش أنه سيبقى مفتوحاً إلا في الحالات التي يكون فيها الإقبال ضرورياً "لأسباب أمنية ملموسة".¹⁶ عملياً، شرع الجيش الحاجز الذي نصبه مستوطنون بشكل غير قانوني بأثر رجعي، وبالتالي دعم أفعالهم. علاوة على ذلك، لم يوضّح بيان الجيش الحالات التي سيُغلق فيها الحاجز وفرض الحصار على التجمّع، ولم يحدد الجهة المُخوّلة بإغلاقه، وإذا ما بقي مفتاح الحاجز بيدي رجل أمن المستوطنة ذاته.

وهكذا وُلدت حالة لا يقبلها عاقل يتم فيها حجب الطريق الوحيد المؤدي الى التجمّع القروي الفلسطيني بفعل مستوطنين إسرائيليين لا يملكون صلاحية ولا سلطة وبشكل غير قانوني، في وقت يتحكم رجل أمن من المستوطنة المجاورة بحركة وتنقّل أفراد التجمّع. لا يزال أفراد تجمّع الرمانة في حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بقدرتهم على مغادرة منازلهم بشكل دائم وأمن، ويضطرون لتدبّر أمورهم تحت طائلة التهديد الدائم من جانب المستوطنين واحتمال أن يقفلوا الحاجز بشكل تعسفي من جديد ويعطلون حياتهم تماماً.

15 بيش دين في خطابها لقائد المنطقة الوسطى، رئيس الإدارة المدنية والمستشار القضائي للجيش في الضفة الغربية، 29.9.2025.

16 مكتب المستشار القضائي للجيش في الضفة الغربية في معرض رده لبيش دين، 26.10.2025.



روتين العنف

منذ أن أنشأ المستوطنون بؤراً استيطانية رعوية في المنطقة، وخاصة بعد توجّه سگان تجمع الرمانة للسلطات واشتكاؤهم على حجب رجل أمن المستوطنة للطريق بنصب حاجز عليه، يتعرض أفراد التجمّع لسلسلة من الإساءات، التنكيل، التهديدات اليومية، والأذى المنهجي من قبل المستوطنين والجنود.

على سبيل المثال، في ليل 17 أيلول/سبتمبر 2025، داهم الجنود والمستوطنون العديد من منازل التجمّع القروي، زاعمين البحث عن شخص قطع أنبوب المياه المؤدي إلى إحدى البؤر الاستيطانية الزراعية المجاورة. وفي أحد المنازل التي اقتحمتها المجموعة، حقق الجنود والمستوطنون مع ج. ضربه وعصبوا عينيه وقيدوه واقتادوه إلى نقطة تفتيش عسكرية بالقرب من مستوطنة "مفوؤوت يريجو"، حيث احتجز لساعات طويلة. وأكد ج. أنه أطلق سراحه فقط نحو الساعة العاشرة صباحاً، وسُمح له بالعودة إلى منزله سيرا على الأقدام. عندما عاد إلى المنزل، اكتشف أن الغزاة الإسرائيليين أخذوا نقوداً من منزله، مجوهرات من ذهب، هاتفاً خليوياً، وبطاقات هوية. قدّم ج. شكوى إلى الجيش بسبب العنف والنهب الذي تعرض له من جانب الجنود، ولا يزال تحقيق الشرطة العسكرية المُحققة في هذه القضية جارياً.¹⁷

في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2025، داهم الجنود، برفقة مستوطنين ملثمين، العديد من منازل التجمّع. قامت مجموعة من المستوطنين والجنود بتفتيش المنازل، واعتدت على السكان، وخزبت الممتلكات وسرقت الماعز والمعدات. وقال السكان لـ "ييش دين" إنهم يخشون المبيت في ديارهم منذ الهجوم. وقال س.: "أمسك الجنود والدي من يديه، وأحد المستوطنين انهال عليه بالضرب على رأسه". سرق المستوطنون 220 رأس ماعز، مضخة مياه، مصابيح يدوية ووثائق شخصية من الأسرة. قدم س. شكوى إلى الشرطة، ولكن تم إغلاق ملف التحقيق بزعم أنه لم يُعثَر على مُشتبهين.¹⁸ وأكد ع. الذي اقتحم جنود ومستوطنون منزله هو الآخر في الليلة ذاتها، أن أحد الجنود هدده بإطلاق النار عليه إذا لم "يقبل الحقيقة". بعد أن اعتدى الجنود عليه بالضرب وحطموا أثاث المنزل، دخل داره ثلاثة مستوطنين ملثمين وانهالوا عليه بالضرب المبرح، وضربوه بطفاية حريق، فيما هدده أحدهم قائلاً: "الأسبوع المقبل سأعود إليك، عليك الرحيل من هذا المكان". أحيّل ع. لتلقي العلاج في مستشفى بأريحا، حيث تم تشخيص إصابته بكسر في فكّه، واكتشف لاحقاً أنه تمت سرقة أموال نقدًا من منزله، وأن المُعتدين قد سكبوا السكر في محرك سيارته. قدم شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية ولكن تم إبلاغه بأنه تقرر عدم إجراء تحقيق جنائي، بما أن تحقيقاً من قبل الشرطة العسكرية المُحققة قد فُتح في هذه الحادثة. حتى الآن، لم يقدم الجيش أي معلومات لـ "ييش دين" فيما يتعلق بمعالجة الشكوى.¹⁹

في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، قرابة الساعة العاشرة ليلاً، اقتحم مستوطنون ملثمون منزل ف. زاعمين أنهم قوة عسكرية. حطمو باب المدخل للمنزل وضربوا الأب وابنه البالغ من العمر 14 عاماً. واستذكر ف. الأحداث بقوله: "كانوا سبعة رجال ملثمين، اقتربوا مني واعتدوا علي بالضرب والركل". وتابع: "بدأت البنات اللواتي كنّ في الغرفة بالصراخ. حاول بعضهم اقتحام غرفة البنات، لكنهم لم ينجحوا بتحطيم الباب، لذلك عادوا إلي واستمروا في

17 ج. في حديثه لييش دين، تشرين الأول/أكتوبر 2025.

18 س. في حديثه لييش دين، تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

19 ع. في حديثه لييش دين، تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

ضربي". وفقط بعد نحو 20 دقيقة غادروا المكان على دبابهم. وقال ف. إنه منذ الهجوم، تدهورت الحالة النفسية لأفراد الأسرة. وعندما أراد تقديم شكوى إلى شرطة بنيامين، اضطّر ف. للانتظار طوال ست ساعات وحتى رفضت الشرطة أخذ إفادته بالآخر، مدعية أنه عليه التوجه إلى محطة شرطة "هبيكا" (غور الأردن). فاستسلم ف. وقرر عدم تقديم شكوى.²⁰

في اليوم التالي، تعرّف أحد سكان الرمانة يدعى ر. على قطيعه - 109 رأس ماعز - يَمُر على بضعة مئات الأمتار من منزله بقيادة ستة مستوطنين، بينهم راشدين وأربعة ملثمين، يبدو أنهم قاصرون. أخبر ر. أحد الراشدين أن هذا قطيعه من الماعز، فأجابه المستوطن "اتصل بالشرطة". وأشار ر. إلى أنه "في تلك اللحظة ضربني أحد الفتيان على رأسي من الخلف. فقدت الوعي وسقطت. استيقظت في المستشفى في أريحا". في أعقاب الضرر الكبير اللاحق برزقة الأسرة على خلفية سرقة الماعز، أجبر أفراد الأسرة على الخروج للعمل في مستوطنة قريبة. تم إغلاق شكوى مقدمة إلى الشرطة بحجة عدم وجود قاعدة دلائلية كافية لاثبات ذنب جنائي.²¹

في ليلة 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، قرابة الساعة 2 صباحاً، اقتحم مستوطنون مسلحون وملثمون منزل أ. إعتدى المستوطنون على زوجته وأحفاده، دمروا معدات، سرقوا مستندات، وبعد أن فشلوا في سرقة سيارة العائلة، دهورها في الوادي. وقبل مغادرتهم، قال المستوطنون لزوجته أ.: "إذا عدنا إلى هنا مرة أخرى ووجدناكم هنا، فسنتقتل الأطفال أمام ناظريكم". بعد نحو ثلاثة أسابيع، عاد المستوطنون وهاجموا زوجة أ. وكسروا يدها اليسرى. أحيلت لتلقي العلاج في المستشفى وخضعت للعلاج طوال أسبوع. قدم أفراد الأسرة شكوى للشرطة.²²

في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، هاجم مستوطنون ملثمون، بعضهم مسلحون، أربعة نشطاء أجنب كانوا يقيمون في أحد منازل التجمّع في إطار التواجد الوقائي. واعتدوا بالضرب على النشطاء، موقعين إصابات فيهم، سرقوا جوازات سفرهم، هواتفهم وغيرها من الممتلكات الشخصية، إضافة لتخريب معدات أخرى قبل مغادرة مكان الحادث.²³

في ليل 14 كانون الأول/ ديسمبر 2025، داهمت مجموعة من المستوطنين الملثمين منازل السكان مرة أخرى. اقتحم المستوطنون منزل ف. الذي كان قد تعرض لهجوم في الماضي، وكسروا معدات وحطموا باب غرفة النوم التي كان يختبئ فيها مع زوجته. ووصف ف. لحظات الهجوم: "ثمانية مستوطنين دخلوا الغرفة، خمسة منهم ضربوني بالهراوات وثلاثة ضربوا زوجتي. تعرضت للضرب في جميع أنحاء جسدي، على رأسي وصدري ويدي". أحيل ف. إلى المستشفى حيث خضع للعلاج بالعناية المكثفة لمدة خمسة أيام وهو يعاني من كسر في الجمجمة وكسر في الأنف. ونُقلت زوجته إلى المستشفى لمدة يومين مع كسر في اليد. نهب المستوطنون ممتلكات من المنزل وأحدثوا أضراراً جمة. وفي وقت كان ف. يتلقى العلاج بالمستشفى، قدم شقيقه شكوى نيابة عنه بسبب

20 ف. في حديثه لبنيش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2025.

21 ر. في حديثه لبنيش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2025.

22 أ. في حديثه لبنيش دين، كانون الثاني/ يناير 2026.

23 متان جولان ولبيرا روزوفسكي، "ناشطون أجنب تعرضوا لاعتداء قرب أريحا؛ إيطاليا وكندا: نستنكر عنف المستوطنين"، هآرتس، 30.11.2025.

الاعتداء، لكن الشرطة أغلقت ملف التحقيق. عندما حاول ف. وزوجته الإدلاء بإفاداتهم حول الحادث، رفضت الشرطة قبول شكاوهم ولم يتم تقديمها إلا بعد تدخل "ييش دين".²⁴

في المقابل، توجّهت "ييش دين" مرة تلو الأخرى للجيش مطالبة بوضع قوة عسكرية لحماية التجمّع السكانيّ المعرض لهجمات متكررة من المستوطنين. تم رفض هذه الطلبات بحجّة أن "الطريقة التي تمارس بها الواجبات والصلاحيات الممنوحة للقائد العسكري هي مسألة منوطة بتقييمه للوضع الأمني".²⁵

توسّع آلية التهجير

يهدف منح المستوطنين السيطرة على هذا الحاجر غير القانوني، وتحكمهم به بشكل تعسفي، إلى تقييد حركة الفلسطينيين في المنطقة وتعطيل حياتهم اليومية. أصبح كل دخول وخروج للسكان من منازلهم حدثاً متوتراً، ويخيم على السكان شعور دائم بعدم اليقين.

أدى إنشاء البؤر الاستيطانية الزراعية والرعية التي تطوّق التجمّع إلى إحكام سيطرة المستوطنين على كامل المنطقة المحيطة بالرمانة. تتحكم هذه البؤر الاستيطانية بالمنطقة كاملة من خلال رعي المواشي والأبقار، وتوظف كنقاط محورية لأعمال العنف والافتحامات والغزوات على منازل التجمّع القائمة في المنطقة A. كل ذلك يشكل آلية مُنظمة تهدف لإرهاب أبناء تجمّع الرمانة، والمسّ بروتين حياتهم اليومي ومصادر رزقهم، وإجبارهم على مغادرة منازلهم قسراً (تهجير).

تكشف الهجمات الموصوفة أعلاه عن نمط واضح من التعاون الكامل بين المستوطنين الذين يمارسون العنف ويبادرون للهجمات، الاقتحامات، الاعتداءات والسرقات، وبين الجيش الذي يرافق هذه الاعتداءات، يدعمها ويتعاون مع تنفيذها.

بدلاً من حماية أفراد المجتمع الفلسطيني حسب الواجب المفروض على السلطات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي، فإنها في الواقع تسمح باستمرار اإيذائهم والاعتداء عليهم. لم يرقم الجيش بإزالة الحاجر، ويرفض توفير قوة وقائية لمنع الاعتداءات وجنوده الذين يقتحمون منازل التجمّع مع المستوطنين. في المقابل، لا تبذل الشرطة أدنى جهد لتحديد مكان الجناة والتحقيق في أفعالهم ومنعهم من تكرارها. تُترك سكان المجتمع دون أي حماية، ويعيشون في خوف يومي، وتضررت سبل عيشهم بشدة وكذلك روتين حياتهم. نتيجة لكل ذلك لم يعد بعض ممن تعرضوا للاعتداءات للمبيت في ديارهم.

تقليص حيّز المعيشة لسكان الرمانة، والذي قد يؤوّل إلى التهجير الكامل، يجري بموجب أنماط عمل معروفة من مناطق أخرى في الضفة الغربية، وقد وقعت بشكل رئيس في مواقع محددة كمناطق C. تشير دراسة الحالة لهذا المجتمع إلى توسّع واستنساخ أنماط العمل الساعية إلى التضييق على التجمّعات الفلسطينية وتهجيرهم من

24 ف. في حديثه لبيش دين، كانون الثاني/يناير 2026.

25 مكتب المستشار القضائي للجيش في الضفة الغربية في رده لبيش دين، 16.5.2026.

المناطق A أيضًا، وتشير إلى تعميق العنف وترسيخ الشعور بالعجز وانعدام القانون لدى الفلسطينيين حتى في المناطق التي كانوا فيها في الماضي يشعرون بأمان أكبر.

على الرغم من أن دولة إسرائيل تتنصل على الصعيد الرسمي من أعمال العنف هذه وتدينها في بعض الأحيان، إلا أن العنف يحظى في الممارسة العملية بدعم مؤسسي وتعاون حقيقي من جانب السلطات. هذا الدعم موجود لأن الأذى والمش بالتجمعات السكانية الفلسطينية يخدم سياسة ترغب الدولة في تعزيزها: إفراغ مناطق بأكملها من الوجود الفلسطيني، فصل المجتمعات عن بعضها البعض، تهجير الفلسطينيين ودفعهم إلى جيوب مزدحمة ومعزولة. وبهذا المعنى، فإن المس المنهجي بأهالي الرمانة يظهر توسع آلية تسعى إلى تفكيك الفضاء المدني الفلسطيني في الضفة الغربية، وإخفاء سكانه، وفرض واقع الكانتونات المعزولة تحت السيطرة الإسرائيلية.

البلدة: سنجل

سنجل هي بلدة فلسطينية تقع في منطقة رام الله في وسط الضفة الغربية ويبلغ عدد سكانها نحو 6,000 نسمة. يعتمد اقتصاد البلدة بشكل أساسي على الزراعة والعمل في القطاعين العام والخاص. تم تعريف معظم المساحة العمرانية المبنية في سنجل بموجب اتفاقيات أوسلو على أنها منطقة B الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، في حين تم تعريف أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية التابعة لسكانها على أنها منطقة C الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.²⁶

أنشأت إسرائيل مستوطنة "معلية ليفونا" عام 1983 على أراضي سنجل بشكل جزئي، والتي تم الاستيلاء عليها بزعم وجود احتياجات عسكرية. في أواخر التسعينيات، أنشأ المستوطنون البؤر الاستيطانية غير الشرعية "جفعات هرثيل" و"جفعات هروثيه"، والتي بنيت أيضًا جزئيًا على أرض فلسطينية خاصة بملكية أهالي سنجل.²⁷ أنشأت البؤر الاستيطانية في انتهاك صريح للقانون وبدون قرار حكومي رسمي ولكنها حظيت بدعم الدولة على مر السنين. في عام 2023، منحت إسرائيل البؤرتين صفة شرعية وحولتهما إلى مستوطنة واحدة مستقلة. وفي عام 2025 تم تقسيمهما مرة أخرى وأصبحتا مستوطنتين تحظيان باعتراف الحكومة. في حزيران/يونيو 2026، أعلن الجيش 465 دونمًا كأراضي دولة (ملك عام) بهدف توسيع مستوطنة "جفعات هروثيه"، بينما تعمل الحكومة في الآن ذاته على خطة لبناء أكثر من 900 وحدة سكنية فيها.²⁸

منذ عام 2020، أنشأ المستوطنون بؤرًا استيطانية إضافية غير قانونية حول سنجل. إلى الشمال، تم إنشاء بؤرة مزرة "ناحل شيلو"، و"حوشن" ومزرعة "شيفعات هروعيم" (الرعاة السبع) وفي جنوب البلدة سيطر المستوطنون على أراضي سكان قرية سلواد وأنشأوا بؤرًا استيطانية إضافية عليها، بما في ذلك مزرة عائلة مجوري (مزرة تسور ليفافي).²⁹ تسيطر هذه البؤر الاستيطانية على مساحات شاسعة من خلال الرعي وعنف المستوطنين، وتوظف كأداة لتهجير الفلسطينيين قسراً من أراضيهم وتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية على المنطقة بأكملها.³⁰

في السنوات الأخيرة، تدهور وضع سكان سنجل بسبب اليتين إسرائيليتين متكاملتين: فرض الجيش قيودًا شديدة على حريتهم في التنقل وفي أحيان انتهج أيضًا العنف المباشر ضدهم؛ وفي الآن ذاته، توسع الوجود المدني الإسرائيلي في محيط البلدة وسط الاستيلاء بالقوة على الأراضي الزراعية المملوكة لسكان سنجل وتوظيف أعمال العنف الشديد ضدهم. تضاف هذه الخطوات إلى خطوة واحدة تهدف إلى تهجير سكان البلدة من أراضيهم

26 راجع: بيئش دين، ما وراء الحدود: الأسرلة المأسسة لمناطق C وانتهاك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين (تشرين الأول/أكتوبر 2022).

27 سلام الآن، ولدت من الخطيئة: إنشاء المستوطنات على أراضي يملكية خاصة في أمر استحواذ عسكري (تموز/ يوليو 2016)، يوسي جورفيتش، "سنجل وجفعات هروثيه: قصة فشل قضائي"، بيئش دين، 19.8.2013؛ بيئش دين، "ضابط عسكري إسرائيلي: 'المستوطنون غاضبون، تستطيعون العمل فقط ساعتين اليوم وبعدها في موقع مختلف، لا أريد المشاكل'، بيغوف ريشون، 19.4.2009.

28 القرار رقم ب6/ للجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (المجلس الوزاري السياسي - الأمني)، 12.2.2023، المادة 1(ج)؛ عاروتس 7، "المجلس الوزاري صادق، 19 مستوطنة جديدة في יהודה والسامرة"، 12.12.2025؛ حيركي باروخ، "نشر أول: الإعلان عن 465 دونمًا أراضي دولة لمصلحة توسيع جفعات هروثيه"، عاروتس 7، 24.6.2026. عن المستوطنات والبؤر الاستيطانية راجع هامش رقم 14.

29 راجع: بيئش دين، "التماس للمحكمة العليا بطلب إخلاء بؤرة مزرة استيطانية عنيفة أنشأت على الأراضي الزراعية التابعة لسلواد"، 1.12.2025.

30 راجع: بيئش دين وأطباء لحقوق الإنسان، "مجموعات مهجرة، أناس منسيون: النقل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية بإيد إسرائيلي (آذار/ مارس 2025).

وتقليص حيز معيشتهم. بالتالي تُشكل سنجل دراسة حالة لعملية أوسع تجري في جميع أنحاء الضفة الغربية، تُفعل في إطارها أدوات شتى ضد المجتمعات والتجمعات الفلسطينية بهدف حصرها في حيزٍ معيشي ضيق ومحدود قدر الإمكان، مع الاستيلاء على المناطق المفتوحة والزراعية المحيطة بها.

العزل والاستيلاء على الأراضي

منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023، شددت إسرائيل من سياسات السيطرة التي تنتهجها والقيود على الحركة التي تُمارسها في الضفة الغربية بشكل واضح، مما مَسَّ بأهالي سنجل بشدَّة.³¹ نصب الجيش حواجز حديدية عند المدخلين الرئيسيين للبلدة، وتم تقييد الدخول إلى بلدة سنجل من شارع رقم 60 عبر المدخل الشمالي فقط، حيث يتم فتح الحاجز بشكل متقطع مما يُتيح للجيش التحكم المُطلق في إمكانية الوصول للبلدة. بالإضافة، أغلق الجيش طرقاً إضافية في المساحات الزراعية التابعة لسنجل بواسطة سواتر ترابية، مما يمنع وصول المزارعين بحرية إلى أراضيهم التي تشكّل مصدر رزقهم.



المدخل الرئيسية لسنجل، آب/ أغسطس 2025 (تصوير: أن باك، أكتيفستيلز)

31 صحیح لشباط/ فبراير 2025 وثَّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 849 قيدًا على الحركة في أنحاء الضفة الغربية (يشمل القدس الشرقية)، من بينها 200 حاجزًا جديدًا نُصبوا منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 والتي تمنع بحرية التنقل وحركة الفلسطينيين في الضفة الغربية: OCHA, “West Bank, Movement and Access update”, 27 May 2025.



المدخل الرئيسية لسنجل، آب/ أغسطس 2025 (تصوير: عمري عيران فاردي، أكتيفستيلز)

وقد أصدر القائد العسكري أثناء عام 2024 أوامر بمصادرة 45 دونماً من أراضي سنجل، لبناء جدار يفترض أن يمنع رشق الحجارة باتجاه شارع 60. عملياً، يجري توظيف هذه الادعاءات والمزاعم الأمنية للتضييق على سكان سنجل ومنعهم من دخول أراضيهم، والامعان في فصل البلدة عن بيئتها ومحيطها. قدّمت بلدية سنجل اعتراضاً على بناء الجدار للإدارة المدنية، لكنه لوقي بالرفض.

تم بناء السي اج، بارتفاع نحو أربعة أمتار، وطول نحو كيلومتر ونصف، والتي تقيد الوصول إلى المساكن والأراضي الزراعية التي يملكها سكان البلدية الباقين على الجانب الآخر من السياج. وفي إطار الأعمال لبناء السياج، قام الجيش بهدم مبنى سكني غير مأهول، واقتلع أكثر من 200 شجرة، بما في ذلك 135 شجرة زيتون، بعضها مُعَمَّر، وقام بمسح الأراضي الزراعية وتسطيحها.³² كما أصدر الجيش أمراً بالاستحواذ والسيطرة على الأراضي التي تكمل مسار السياج شمالاً، مما يدل على نوايا الاحتلال بمواصلة بناء الجدار شمال البلدة.



السياج في سنجل، آب/أغسطس 2025 (تصوير: أن باك، أكتيفستيلز)

خلقت البؤر الاستيطانية التي أقيمت شمال سنجل إمتداداً جغرافياً إسرائيلياً بين مستوطنات "شيلو" و"عيلاي" و"معليه ليفونا"، مما يعزل سنجل عن الحيّز الفلسطيني الذي تنتمي له في الشمال والشرق. في المقابل، استولى المستوطنون على مساحات شاسعة جنوب البلدة أيضاً. تُعرض بؤر المزارع الاستيطانية مزارعي سنجل للخطر عند وصولهم إلى أراضيهم وتجعل من دخولها أمراً شبه مستحيل، إذ يطرد المستوطنون أي فلسطيني يحاول الوصول إلى أرضه بالقوة وتحت طائلة التهديد بالسلاح. في حين يعيث المستوطنون الإسرائيليون الخراب في الأراضي الزراعية الفلسطينية عمداً وعن سبق إصرار وتخطيط، بما في ذلك عن طريق رعي قطعان الأغنام والماعز في الأراضي، مما يمسّ بقدرة مزارعي سنجل على استصلاح أراضيهم وزراعتها والترقّق منها. وقد أكد عياد الغفاري، أحد سكان سنجل، إن "المستوطنين لم يستولوا على الأرض فحسب، بل يقومون بأعمال البنية التحتية، يستصلحون ويزرعون أراضي أهل سنجل".³³

تنضم السلطات الإسرائيلية إلى جهود السيطرة على الأراضي الزراعية في البلدة من خلال وضع جنود ليمنعوا مزارعي سنجل من استصلاح أراضيهم. خلال موسم قطاف الزيتون عام 2023، منع الجيش تماماً الوصول إلى كروم الزيتون التابعة لسكان البلدة. وفي 2024، فرضت قيوداً شديدة على الوصول إلى الأراضي، وحتى في الأيام القليلة وفي المناطق المحدودة التي سُمح فيها الوصول إلى الأراضي أثناء موسم قطاف الزيتون، اعتدى المستوطنون والجنود على قاطفي الزيتون وطردوهم من أراضيهم.³⁴ خلال موسم قطاف الزيتون عام 2025، منع

33 الغفاري في حديثه لبش دين، شباط/فبراير 2026.
34 ييش دين، "تلخيص موسم حصاد الزيتون 2024"، 15.12.2024.

الجنود والمستوطنون سكان سنجل من الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة شمال البلدة، وتم طردهم منها حتى في اليوم الذي زُعم فيه أن الجيش سمح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم بترتيب مسبق. ومما زاد الطين بلة، أنه تم خلال ذلك الموسم توثيق قيام المستوطنين بقطاف أشجار سنجل وسرقة المحاصيل.³⁵ تسبب الحظر شبه المطلق على قطف الزيتون طوال ثلاثة مواسم، إلى أضرار اقتصادية جسيمة لسكان سنجل، وفقدت العديد من العائلات مصدر الرزق الأساسي.

تقيد هذه الخطوات، التي ينتهجها المستوطنون والسلطات الاسرائيلية، وصول أهالي سنجل إلى أراضيهم وإمكانية كسب لقمة العيش منها، وتفصل البلدة عن البلدات الفلسطينية المجاورة وتنتهك بشدة الحقوق الأساسية للسكان. حتى عندما يعرض الجيش هذه الحواجز والعوائق والقيود كتدابير أمنية أو خطوات تهدف إلى "منع الاحتكاك"، إلا أنه يقيد وصول الفلسطينيين فقط عملياً، في حين يُتيح للمستوطنين الاسرائيليين في المنطقة ذاتها التنقل بحرية مطلقة وحتى يُسمح لهم بمواصلة أعمالهم غير القانونية دون تدخل فعال من قبل وكالات إنفاذ القانون.³⁶

"في البداية يصل المستوطنون، وبعد خمس دقائق يأتي الجيش ويحرسهم"

منذ إنشاء البؤر الاستيطانية الزراعية شمال وجنوب سنجل، تم الإبلاغ عن سلسلة طويلة من أعمال العنف التي طالت سكان البلدة، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية، رشق الحجارة، إلقاء الزجاجات الحارقة على المنازل والسيارات، الحرق العمد، وإتلاف المباني والكروم والحقول، سرقة الحيوانات والممتلكات والمحاصيل، تدمير واقتلاع الأشجار وإتلاف معدات زراعية، واقتحام البلدة.³⁷ وقعت هذه الهجمات عدة مرات بدعم مباشر من القوات العسكرية المتمركزة في المنطقة، بما في ذلك في قاعدة عسكرية تسيطر أيضاً على أراضي البلدة شمالاً.

تعرض م.، مزارع يبلغ من العمر 56 عاماً من سنجل، لهجوم في تشرين الأول/ أكتوبر 2024 من قبل اثنين من المستوطنين وجندي عندما حاول الوصول إلى أرضه، وقد أكد لـ "بيش دين": عملت لمدة نصف ساعة تقريباً قبل أن تظهر شاحنة مدنية قادمة باتجاه المزرعة، وفيها مستوطنين اثنين وجندي بزي عسكري [...] ركلي أحد المستوطنين في معدتي وهددني بالقتل بينما كان الجندي يحرسه بسلح جاهز للإطلاق. خفت على حياتي وأردت مغادرة المكان، إلا أن المستوطنين ثقبوا عجلات الجرار الأربع". وترك م. مصاباً في الأرض حتى أنقذه عدد من سكان البلدة، كما أكد أن "وجود البؤرة الاستيطانية وعنفها يقضي على سبل عيشنا وشعورنا بالأمان وأسلوب

35 بتسليم، "سنجل، محافظة رام الله: إكتشف مزارعون وصولاً لأراضيهم أن المستوطنين قد قطفوا زيتونهم، وبعدها طردهم الجنود والمستوطنون من الموقع فيما تم توثيقهم يقطفون أشجار الزيتون بانفسهم"، 31.10.2025.

36 حددت محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري الذي نشرته في تموز/ يوليو 2024 أن هذه القيود هي جزء من سياسة التمييز المُنهج، وأنها تمس بالحقوق الأساسية وبينها حق حرية الحركة والتنقل، الحق بالترزق، الحق بالصحة، التربية والتعليم، والحق بمستوى عيش لائق، وأنه لا يمكن تبريرها بذرائع أمنية: International Court of Justice, "Legal consequences arising from the policies and practices of Israel in the occupied Palestinian territory, including east Jerusalem", 19.7.2024.

37 على سبيل المثال، في النصف الأول من العام 2026 وحده جمعت "بيش دين" ما لا يقل عن 46 بلاغاً عن أحداث عنف مستوطنين تجاه أهالي سنجل (المعطيات تعتمد على المقارنة بين المنشورات والتقارير متنوعة المصادر).

حياتنا التقليدي". إشتكى م. إلى مكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني موضحاً أنه غير معني بالتوجه للسلطات الإسرائيلية. وأكد "الجيش والمستوطنون والشرطة جزء من منظومة سياسية واحدة، جميعهم يعاملوننا بنفس الشكل".³⁸

يقع منزل المزارع ن. البالغ من العمر 58 عامًا من سنجل، قرب المفرق الرئيسي على الطريق الشمالي الذي يؤدي أيضًا إلى المستوطنات. يصف ن. التنكيل والإساءة التي تمر بها عائلته: "يمر المستوطنون في سياراتهم قربنا ليل نهار. وعدد لا يحصى من المرات يترجلون من سياراتهم ويدخلون باحة منزلنا ويتهذرون". كما أيد أن الخوف من المستوطنين تفاقم حد أنهم اضطروا إلى تغطية جميع نوافذ المنزل بشبكات حديدية للحماية. وأضاف ن. "نخشى الخروج إلى الباحة، إنه لكابوس قبيح، ولكن لا حل آخر أمامي". وعلى الرغم من الخطر، خلال موسم قطف الزيتون 2024 قرر ن. الخروج مع زوجته وقطف الزيتون على مسافة نحو 350 مترًا من منزلهم. وأوضح: "لا خيار آخر أمامنا، إما هذا وإما الجوع". عندما وصل هو وزوجته إلى أرضهما وجداهما في حالة يرثى لها إذ "كانت أبقار المستوطنين قد أكلت الأوراق والثمار. تم قطع 50 شجرة". وبعد وقت قصير من وصولهم إلى الأرض، وصلت سيارة شحن صغيرة تحمل ستة مستوطنين مسلحين إلى الموقع. ويؤكد ن. أن أحد المستوطنين قال له أن قطعة الأرض صارت الآن بملكية إسرائيلية. ووصف الهجوم عليه وعلى زوجته: "أمسك بي المستوطن من رقبتي، وسحب سكينًا، وقربها من رقبتي وقال: "هكذا سأقتلك". ثم جاء ثلاثة مستوطنين، وطرحوني على الأرض وركلوني في جميع أنحاء الجسم. هاجم مستوطنان زوجتي. صرخت وابتعد المستوطنون قليلًا. تركنا جميع المعدات في الحقل وهربنا". وأضاف ن. أنه "لا جدوى من تقديم الشكاوى للهيئات التي هي نفسها جزء من منظومة الاحتلال"، مؤكدًا "بقينا بلا شيء، لا رزق، لا أمن ولا أمان في منزلي المعزول هذا ولا أمل".³⁹

في 19 كانون الثاني/يناير 2025، هاجم عشرات المستوطنين الحي الشرقي في سنجل. سكب المعتدون مادة قابلة للاشتعال إلى داخل منزلين، رشقوا الحجارة، حطمو النوافذ، وأضرموا النار في أربع مركبات.⁴⁰ كانت س. 38 عامًا، تجلس مع عائلتها داخل المنزل حينما سمعت صوت تحطم إحدى النوافذ فجأة وتنبهت لرائحة دخان كثيف. وقد أكدت: "أدركنا أنه تم إلقاء مادة قابلة للاشتعال على المنزل. خرجنا ورأينا حريقًا قد شتّب في شرفة المنزل. باشرنا كلنا بالعمل على إخماد النيران". وأضافت أنه بعد ذلك بوقت قصير عاد الغداة بمزيد من المواد القابلة للاشتعال، قالت: "صرخت بكل قوتي، مما دفعهم للتوغل في الحي، حيث واصلوا في أعمال الشغب". وأكدت س. أنه "منذ تلك الليلة كنا جميعًا في حالة صدمة. نخشى أن نغمض أعيننا، خشية أن يعود الغزاة. لا نحظى بالأمن ولا الأمان، ولا حتى داخل المنزل". لو كنا نملك القدرة، لما بقينا نقطن في هذا الموقع الخطر".⁴¹ فيما أكد مواطن آخر تعرض للهجوم هو الآخر في تلك الليلة عند حديثه لـ "بيش دين" أن "الضرر كبير، بقيمة آلاف الشواقل"، إلا أن الأذى النفسي يعلوه بكثير. صرنا نخشى مغادرة المنزل بعد حلول الظلام".⁴² أكد الأهالي أن الشرطة لم تصل المكان البتة، وحتى الجنود من النقطة المجاورة لم يقدموا لحمايتهم من اعتداءات المستوطنين.

38 م. في حديثه لبيش دين، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

39 ن. في حديثه لبيش دين، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

40 توثيق من [الحدث على صفحة الفيسبوك التابعة لبيش دين](#)، 22.1.2025.

41 س. في حديثها لبيش دين، كانون الثاني/يناير 2025.

42 ف. في حديثه لبيش دين، كانون الثاني/يناير 2025.

فيما أشار مواطن آخر أن المستوطنين قاموا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 بثقب إطارات سياراته وتحتطيم نوافذها، معبِّراً عن شعور مماثل من الرعب وانعدام الأمان: "الضرر الرئيسي هو الصدمة النفسية التي ألمت بالأطفال البالغين ما لا يزيد عن سبع سنوات، والذين صاروا يخافون الظلام، ويخشون الذهاب إلى المدرسة بمفردهم أو الخروج للعب. زوجتي في حالة صدمة، وصرنا نفكر بالانتقال إلى رام الله. فقدنا الشعور بالأمان".⁴³

وفي 21 نيسان/ أبريل 2025، أنشأ إسرائيليون بؤرة استيطانية في جبل التل، بالمنطقة B جنوب سنجل، في إطار التوسع الإسرائيلي جنوب البلدة وفي وسطه بؤرة مزعة آل مجوري. قام نحو عشرين من أهالي سنجل الاحتجاج والاعتراض على الاستيلاء على أراضيهم وحاولوا الوصول إلى موقع البؤرة الاستيطانية. إلا أنه عند اقترابهم من الموقع، إعتدى عليهم المستوطنون الذين أنشأوا البؤرة الاستيطانية ورشقوهم بالحجارة، تصدوا لهم وأجبروهم على التراجع. بعد فترة وجيزة، وصل عشرات المستوطنين الآخرين، وانضموا إلى أولئك الذين تواجدوا هناك قبلاً، وشنوا هجوماً واسعاً على البلدة. أضرمت المعتدون النيران بالسيارات وفي مبنى زراعي، دمرُوا معدات زراعية، وأحرقوا خيام العوائل المهجرة من وادي السيق في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 واستقرت في هذا الموقع. دعمت القوات العسكرية الموجودة في مكان الحادث الهجوم بالغاز المسيل للدموع والعنف ضد السكان الفلسطينيين. أصيب وائل الغفاري (48 عاماً) من سكان سنجل، بنوبة قلبية وتوفي بعدما إعتدى عليه المستوطنون والجند، وأحرق منزله واستنشق الغاز المسيل للدموع والدخان.⁴⁴



نتائج هجوم المستوطنين على أراضي سنجل، نيسان/ أبريل 2025 (تصوير: فايز أبو رميلة، أكتيفستيلز)

43 ن. في حديثه لبيش دين، تشرين الثاني/ نوفمبر 2025.

44 أورن زيف، "المذبحة في سنجل: جهود التهجير تتوسع إلى المنطقة B"، سيحا ميكوميت، 24.4.2025؛ بتسليم، "سنجل، محافظة رام الله؛ بين 21 - 23 نيسان/ أبريل 2025، مستوطنون حاولوا إنشاء بؤرة استيطانية في أراضي القرية إعتدوا على السكان وأضرَبوا المنازل والسيارات بالنيران. شخص استنشق الدخان أصيب بنوبة قلبية وتوفي"، 21.4.2025.

لاحقًا، قامت الإدارة المدنية بتفكيك وهدم البؤرة الاستيطانية، إلا أنه أعيد إنشاؤها في مواقع مختلفة فيما بعد. ويؤكد سكان المنطقة ان المجموعة ذاتها من الإسرائيليين هي التي استولت على مباني زراعية فلسطينية جنوب سنجل وقرية جليليا، وقد تنظمت وتواصل ترهيب سكان المنطقة.

في 10 تموز/ يوليو 2025، قتل المستوطنون الشابين محمد الشلي (23 عامًا) وسيف الدين مسلط (21 عامًا)، وهو فلسطيني من سكان الولايات المتحدة كان يزور عائلته في المنطقة.⁴⁵ كان هذا الهجوم الأكثر دموية حتى الآن في سلسلة أعمال العنف التي يقتربها المستوطنون ضد أهالي سنجل وضواحيها. في ذلك اليوم، إعتدى المستوطنون على السكان الفلسطينيين أثناء مسعاهم لبلوغ أراضيهم جنوب البلدة، بالقرب من بؤرة استيطانية أقيمت على أرض سنجل. هاجم الإسرائيليون، الذين كان بعضهم مسلحًا، الأهالي بإطلاق النار، بالعصي والحجارة، كما هاجموا سيارة إسعاف فلسطينية وأصابوها. أحد الشهود على الحادث أكد "عندما حاول بعض الناس الفرار شرقًا، أغلق مستوطنون آخرون الطريق أمامهم. كان معظمهم ملثمين ووصلوا في شاحنة ايسوزو رمادية. رأيت مستوطنًا يرتدي ملابس مدنية يطلق النار من بندقية على الناس وهم يهيمون بالهرب". أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية التي وصلت إلى مكان الحادث الغاز المسيل للدموع على الأهالي المُعتدى عليهم، مما منع سيارات الإسعاف وقوات الإغاثة الفلسطينية من الوصول إلى الجرحى وتقديم المساعدة لهم التي ربما كانت لتنقذ حياتهم. "[فقط] في الساعة 21:30 مساءً وصلنا إلى جثة الشخص المفقود ووجدنا عليها علامات عنف شديدة وثقب رصاصة يصل من الظهر إلى البطن".⁴⁶ وفقًا لتقرير صحفي، فإن سيارة التندر التي استقلها بعض المعتدين بملكية يهوباريف مجوري، وهو مستوطن يقطن مع عائلة في المزرعة المقامة على أراضي فلسطينية بملكية خاصة. يشير التحقيق نفسه إلى أنه على الرغم من قيام الشرطة بتوقيف صاحب السيارة في اليوم ذاته، تم تسريحه وأرجعت له سيارته في غضون أسابيع.⁴⁷

يهدف العنف الموصوف أعلاه إلى ترويع وترهيب وجعل حياة أهالي سنجل مشقة ومرارة، وحرمانهم من سبل عيشهم وبالتالي حثهم على التخلي عن أراضيهم وحتى منازلهم. وبالفعل، أجبرت الاعتداءات العنيفة والتهديدات المتكررة والمُطوّلة على حيواتهم بعض العائلات على النزوح ومغادرة منازلهم. وصحيح لشهر حزيران/ يونيو 2026، هُجر ما لا يقل عن 15 منزلًا في الجزء الشمالي من سنجل بسبب مضايقات المستوطنين.

يحظى عنف المستوطنين المنهجي ضد أهالي سنجل بدعم مباشر من السلطات الإسرائيلية. إن لم يكن كافيًا بأن الجنود وعناصر الشرطة لا يعتقلون المُعتدين على الفور، فهم يساعدونهم مباشرة. وأوضح عياد الغفاري: "المشكلة هي أن الجيش يقف دومًا مع المستوطنين. أولاً يصل المستوطنون، وبعد خمس دقائق يأتي الجيش ويحرسهم".⁴⁸

45 هجار شيرازف، "قتل الفلسطينيين في سنجل بالضفة الغربية: كان فعلًا مُخطأ. ارتدى اثنين من المستوطنين سراويل عسكرية وحملوا M16"، هآرتس، 12.7.2025؛ أورن زيف، "الحادث في سنجل: الجيش منع الدخول طوال 3 ساعات، وسيف احتضر حتى الموت"، سيجا ميكوميت، 13.7.2025.

46 م. في حديثه لبيش دين، تموز/ يوليو 2025.

47 دانييل دوليف، "إذا ما غدتتم سنقتلكم": عنف المستوطنين ينتقل أيضًا للأراضي الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية"، شومريم، 29.12.2025.

48 الغفاري في حديثه لبيش دين، شباط/ فبراير 2026.

من جانبها، لا تُجري الشرطة تحقيقات لاثقة في جرائم الإسرائيليين تجاه الفلسطينيين. تشير بيانات "بيش دين" المعنية بمعدلات إنفاذ القانون في الضفة الغربية عمومًا إلى إخفاق منهجي ومستمر، مما يشير إلى أن عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين يحظى في الممارسة العملية بحصانة شبه مطلقة. على سبيل المثال، انتهت الغالبية العظمى (93,6%) من ملفات التحقيق التي ترصدها "بيش دين"، والتي فُتحت بين الأعوام 2005-2025 لارتكاب جرائم أيديولوجية من قبل الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية دون توجيه اتهام، وفقط 3% ألت إلى إدانة كاملة أو جزئية للمدعى عليهم.⁴⁹

بالتوازي مع عنف المدنيين الإسرائيليين، يتعرض أهالي سنجل أيضًا لعنف شديد من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، التي أودت بالفعل بحياة ثلاثة شبان من البلدة في العام الماضي. في حزيران/ يونيو 2025، أطلق الجنود الذين كانوا في كمين قرب الشارع الشمالي للبلدة النار على يوسف فقها، وهو صبي يبلغ من العمر 16 عامًا، وأردوه قتيلاً. وفي حين زعم الجيش أن الصبي حاول إلقاء الحجارة على الشارع، إلا أن شاهد صاحب كاميرا حراسة تطل على الموقع، أكد أن الصبي لم يكن يحمل أي حجارة في يده على الإطلاق. بعد إطلاق النار، داهم الجنود المنزل ذي كاميرات الحراسة التي وثقت الحادث ومحووا التوثيق. حتى أن الجنود إحتجزوا جثة الصبي.⁵⁰ في آذار/ مارس 2026، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على سليم فقها البالغ من العمر 16 عامًا وأردته قتيلاً، فيما أصيب صبي آخر يبلغ من العمر 15 عامًا. بحسب شهادات عيان من الموقع، منعت القوات الأمنية الفرق الطبية الفلسطينية من الوصول إلى موقع الحادث وتقديم العلاج المنقذ للحياة طوال نحو ساعتين ونصف. إحتجز الجيش جثة فقها.⁵¹

وفي أيار/ مايو 2026، قُتل صبي فلسطيني يبلغ من العمر 16 عامًا بالرصاص وأصيب أربعة آخرون، في اجتياح للمستوطنين والجنود على بلدة سنجل وقريّة جليليا القريبة الواقعة في المنطقة A. إقتحم المستوطنون منازل سكان مُهَجَّرين من قرية وادي السيق والذين انتقلوا للسكن في المنطقة A عقب تهجيرهم من ديارهم في المنطقة C في تشرين الأول/ أكتوبر 2023؛ إعتدى المستوطنون على الأهالي، يشمل النساء والأطفال والمسنين وشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، سرقوا قطعان الأغنام والماعز وغيرها من ممتلكات السكان الفلسطينيين وسط حراسة من الجيش.⁵²

49 بيش دين، ورقة مُعطيات: تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين)، 2005-2025 (كانون الأول/ ديسمبر 2025).

50 بتسيلم، "قتلى: جميع البيانات".

51 DCI-Palestine, "Israeli forces fatally shoot 16-year-old Palestinian boy near Ramallah, confiscate his body", 17.3.2026.

52 متان جولان، روان سليمان، وياكي خوري، "مصادر طبية في الضفة: فتى في الـ 16 قُتل أثناء اقتحام المستوطنين لبلدة سنجل"، هآرتس، 13.5.2026.



مستوطنون برفقة قوات عسكرية داخل بلدة سنجل، 13.5.2026 (الصورة بلطف اهالي سنجل)

تقليص المساحة المعيشية للفلسطينيين

يعاني أهالي سنجل منذ سنوات من القمع الشديد من قبل النظام العسكري لدولة إسرائيل، إلا أنه وبدءاً من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 ازداد انتهاك حقوقهم أكثر من خلال قناتين إسرائيليتين متسقتين. فمن جهة، ينتهج الجيش العنف الشديد، والفتاك في بعض الأحيان، ضد أهالي البلدي ويفرض عليهم سلسلة من الإجراءات الوحشية التي تمس بحريتهم في التنقل - إنشاء حواجز ونصب جدار يفصل البلدة عن محيطها، وعزل الأراضي الزراعية مع إلحاق ضرر بالغ بسبل عيش ومصدر رزق الكثيرين. من ناحية أخرى، فإن المستوطنين الناشطين من البؤر الاستيطانية والمستوطنات المحيطة بالبلدة ويستغلون القيود التي يفرضها الجيش على أهالي البلدة والحماية التي يوفرها لهم؛ وبفضلها، يستولي هؤلاء المستوطنون بالقوة على أراضي الفلسطينيين بهدف إنشاء بؤر استيطانية جديدة عليها، وانتهاج العنف اليومي وترهيب السكان الذين يحاولون كسب العيش الكريم والترزق واستصلاح أرضهم.

للتعاون القائم على العنف بين الجيش والمستوطنين هدف واضح: تقليص المساحة المعيشية للفلسطينيين. والتضييق على الأهالي وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم وتركيزهم في مناطق محددة ومغلقة. وبالتالي، تُشكل سنجل دراسة حالة لصيرورة أوسع نطاقاً تجري في جميع أنحاء الضفة الغربية، حيث يتم تفعيل مجموعة متنوعة من التدابير ضد التجمّعات الفلسطينية بهدف التضييق عليهم وتهجيرهم من أراضيهم، يشمل انتهاج العنف المباشر، قيود على الحركة، الاستيلاء على الأراضي، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. هذه الإجراءات التي انتهجت حتى الآن بشكل أساسي ضد التجمّعات الصغيرة والمعزولة نسبياً في المنطقة C ، يتم انتهاجها الآن أيضاً ضد التجمّعات الفلسطينية الكبيرة والراسخة الواقعة في المنطقة المُعزّفة B، وتخدم أهداف إسرائيل المتمثلة في الإمعان بالسيطرة على الضفة الغربية وضمها دون سكانها.

لا تُعتبر سنجل حالة منفردة أو منعزلة، بل هي خير دليل على توسيع نمط عمل مألوف، وتمثل سياسة إسرائيل تجاه البلدة خطوة خطيرة في عملية تفكيك الفضاء الفلسطيني إلى جيوب مُتقطعة ومعزولة.

الحيز: شمال الضفة الغربية

في ثمانينيات القرن العشرين، أنشأت إسرائيل أربع مستوطنات معزولة في شمال الضفة الغربية - "حومش"، "سا-نور"، "جانيم" و"كاديم". عام 2005 - أخلت إسرائيل هذه المستوطنات، وكذلك معظم القواعد العسكرية في المنطقة كجزء من خطة فك الارتباط الأحادية الإسرائيلية (خطة الانسحاب). وقد صرّحت الحكومة أن إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من شمال الضفة الغربية يهدف إلى الحد من الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، وإتاحة إمتداد جغرافي فلسطيني في المنطقة، بشكل "يسهل الحياة الطبيعية السليمة والنشاط الاقتصادي والتجاري الفلسطيني".⁵³

لم يتم تطبيق قانون فك الارتباط (قانون الانسحاب) - الذي يفرض حظرًا مطلقًا على دخول الإسرائيليين إلى المستوطنات التي تم إخلاؤها في شمال الضفة الغربية (أنظر حالة مستوطنة "حومش"). كما تمنع إسرائيل الفلسطينيين من استصلاح وتطوير الأراضي التي كانت هذه المستوطنات مُقامة عليها، ولكن طوال عقدين تقريبًا ظل الحيز الفلسطيني بين نابلس وجنين خالٍ بالكامل تقريبًا من المستوطنين الإسرائيليين.

وفي هذا الحيز، الذي يغطي أكثر من 500,000 دونم، والذي يميز وسطه شارع 60، بقي تواجد صغير لقوى عسكرية منذ عام 2005. في حين يُتيج ذلك لمئات الآلاف من الأشخاص الذين يعيشون في عشرات التجمعات الفلسطينية أن يعيشوا حياة معقولة إلى حد ما. لا يزال هذا الحيز خاضعًا لنظام قمع عسكري، وما لبث سكانه الفلسطينيون عرضة للمداهمات واقتحام دورهم، الاعتقالات التعسفية والحواجز الفجائية؛ إلا أنه بالمقارنة مع مناطق أخرى في الضفة الغربية ذات الوجود المكثف للمستوطنين والجنود، ففي هذا الحيز أتيحت الحياة الروتينية النشطة بمجالات الصناعة والتجارة، الزراعة، التربية والتعليم، والثقافة.

ومع ذلك، لم تتخل إسرائيل وحركتها الاستيطانية أبدًا عن الرغبة في العودة والاستيطان في شمال الضفة الغربية. في 21 آذار/ مارس 2023، بعد ثلاثة أشهر من تشكيل الحكومة الحالية، ألغى الكنيست قانون فك الارتباط في شمال الضفة الغربية.⁵⁴ في أيار/ مايو 2025، وافق مجلس الوزراء السياسي - الأمني المُصغّر على شرعنة البؤرة الاستيطانية في "حومش" بأثر رجعي وكذلك إعادة بناء مستوطنة "سا-نور".⁵⁵ بمرور ستة أشهر فقط، شرعنت الحكومة مجموعة أخرى من البؤر الاستيطانية وقررت إعادة إنشاء مستوطنتي "جانيم" و"كاديم".⁵⁶

منذ بداية عام 2023، تعمل حكومة إسرائيل والجيش على توسيع الوجود الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية - بدءًا بتكثيف الوجود العسكري، وثم من خلال إنشاء المستوطنات والبؤر الاستيطانية. من المتوقع أن يؤدي التطور المتسارع للمشروط الاستيطاني في شمال الضفة الغربية وتكثيف الوجود العسكري في المنطقة إلى أعمال عنف

53 الحكومة الاسرائيلية، القرار رقم 1996، 6.6.2004.

54 قانون تنفيذ خطة فك الارتباط (تعديل رقم 7)، 2023.

55 هجار شيزاف، "المجلس الوزاري صادق على إنشاء 22 مستوطنة، بعضها في قلب الضفة الغربية"، هآرتس، 28.5.2025.

56 يهونتان ليس ومئان جولان، "أكملت الحكومة منح صفة شرعية لـ 19 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، بينها تلك التي تم إخلاؤها في فك الارتباط"، هآرتس، 21.12.2025.

من قبل الجنود والمستوطنين والمسّ الخطير بحقوق الإنسان الفلسطيني في هذا الحيّز. لسان حال شمال الضفة الغربية كلسان حال نواحي أخرى من الأراضي المحتلة، حيث تسعى السياسة الإسرائيلية لتقييد الحيّز المعيشي للفلسطينيين، الاستيلاء والسيطرة على أراضيهم وتهجيرهم إلى جيوب صغيرة ومعزولة عن بعضها البعض.

“الجيش والاستيطان يسيران يدًا بيد”

الهدف الأساسي لإخلاء المستوطنات الإسرائيلية من شمال الضفة الغربية في عام 2005 كان تسهيل “عيش حياة طبيعية وسليمة” لمئات آلاف الفلسطينيين القاطنين بهذه المنطقة. وبشكل ماثل، بعد القرار الإسرائيلي من 2023 القاضي بإلغاء خطة فك الارتباط وتجديد الاستيطان في هذه المنطقة، وحتى قبل أن ينتقل أوائل الإسرائيليين للسكن فيها، باشر الجيش بتنفيذ عمليات استباقية ضد المجتمع المدني الفلسطيني.

في تموز/ يوليو 2023، وبحجة العمل ضد بنى تحتية إرهابية، إقترح الجيش مخيم جنين للاجئين بالقوات البرية والجوية، مما أسفر عن مقتل العديد من المدنيين وخلف دماراً هائلاً وأضراراً جسيمة في المساكن والممتلكات.⁵⁷ بمرور نحو عام ونصف، في كانون الثاني/ يناير 2025، وفي إطار عملية “السور الحديدي” كما تُسمى، وهي شبه مولود (سبين-أوف) وحشي لحرب “السيوف الحديدية”، هاجمت القوات العسكرية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنين، طولكرم، ونور الشمس طوال عدة أسابيع، مخلفة دماراً شاملاً، مما أسفر عن مقتل العشرات من المدنيين وأدى إلى تهجير نحو 30,000 - 40,000 نسمة من منازلهم – أكبر عملية تهجير للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام 1967.⁵⁸ يُظهر تحليل الصور الجوية للمخيمات بعد الهجوم الإسرائيلي أن حجم الدمار للنسيج الحضري والبنى التحتية العامة والمنازل في المخيمات شديد لدرجة أنه قد لا يكون من المُحتمل العودة للعيش فيها في المستقبل المنظور.⁵⁹ خلصت “هيومن رايتس ووتش” إلى أن العمليات العسكرية في مخيمات اللاجئين تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.⁶⁰

في كانون الثاني/ يناير 2026، عندما بدأ تجديد الاستيطان الرسمي في “حومش” و “سا-نور” يكتسب زخماً، اعترف الجيش بأن العمليات في مخيمات اللاجئين التي أدت إلى تهجير وترانسفير لعشرات آلاف الفلسطينيين، كانت تهدف إلى المساعدة في “إعادة الاستيطان” في شمال الضفة الغربية وضمان حمايته، وشكلت “خطوة أولية تسمح بإنشاء مستوطنات في هذه المنطقة بشكل أكثر أمناً”.⁶¹ في حزيران/ يونيو 2026، نُشر أن الجيش

57 ضياء حاج يحيى، “السكان عادوا إلى مخيم اللاجئين جنين، واكتشفوا خراطيش في جميع الأزقة وثقوب في الجدران”، هآرتس، 7.7.2023. في الأسبوع ذاته تنبأت عميرا هس في “هآرتس” أن الهجوم على مخيمات اللاجئين يهدف للترويج لتجديد الاستيطان شمال الضفة الغربية (عميرا هس، “اجتياح جنين هو عمل استباقي لتجديد الاستيطان في شمال الضفة”، هآرتس، 5.7.2023).

58 بار بيلج وهجار شيراف: “كاتس: 40 ألف شخص نزحوا من مخيمات اللاجئين في الضفة، أصدرت أمراً بمنعهم من العودة خلال السنة القريبة”، هآرتس، 23.2.2025. AP، “عملية ‘السور الحديدي’ في الضفة أدت لأكبر موجة من النازحين الفلسطينيين منذ حرب الأيام الستة”، زمان يسرائيل، 19.2.2025.

59 بمكوم، هندسة الدمار والسيطرة، هدم مباني مكثف في مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية (تموز/ يوليو 2025).

60 HRW، “All My Dreams Have Been Erased”: Israel’s Forced Displacement of Palestinians in the West Bank (November 2025).

61 يواف زيتون، “اقتحام الشوارع، زيادة القوات، المزيد من القواعد: تضاعف عدد البلدات في يهودا والسامرة أثناء الحرب هكذا يستعد الجيش”، ynet، 4.1.2026؛ يواف زيتون، X، 4.1.2026. راجع أيضاً: عيدان لنداوا، “من الترانسفير إلى الاستيطان: ستة من ‘السور الحديدي’”، لو لموت تيبش، 21.1.2026.

يُنشئ قاعدة عسكرية دائمة في المنطقة A، بالقرب من مخيم جنين للاجئين. وقالت مصادر لصحيفة "هآرتس" إن الهدف من القاعدة العسكرية، من بين أمور أخرى، "حماية المستوطنين العائدين للسكن في منطقة جنين".⁶²

في زيارة ميدانية للموقع المخصص لإنشاء مستوطنة "سا-نور" في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2025، قال وزير المالية ووزير الأمن بتسائيل سموطريتش:⁶³

في إطار عملية إرجاع الاستيطان والشعب اليهودي إلى هنا، شمال السامرة، لطالما كنا نعلم أن الجيش والاستيطان يسيران معًا. لذلك، قمنا بتمويل نقل مقر قيادة الكتيبة اللوائية "مناشيه" التي كانت تتواجد هنا حتى قبل التهجير ونقلها إلى "عين شيمر". ها نحن الآن نُرْجِعُها إلى هنا، إلى جانب مقر قيادة كتيبتين، وخصصنا لذلك ميزانية بقيمة 800 مليون شيكل للسنوات الثلاث المقبلة.

في ذلك الأسبوع، تركزت قوة كبيرة من الجنود في الأراضي المخصصة لإنشاء مستوطنة "سا-نور"، في خطوة وصفت في إسرائيل بأنها إجراء يهدف إلى "فرض السيطرة الأمنية ميدانيًا وإعداد المنطقة لوصول المستوطنين".⁶⁴ على الفور شعرت التجمّعات الفلسطينية المجاورة بالوجود العسكري في الموقع المخصص للمستوطنة، وأكد رئيس بلدية جبج، محمد بداد لـ "ييش دين"⁶⁵:

عندما لم يتواجد المستوطنين هنا قلما كان يقتحم الجيش بلدة جبج. منذ نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2025، اقتحم الجنود البلدة بشكل شبه يومي. قبل شهر من بدء الأعمال في "سا-نور"، اقتحم الجيش القرية لمدة ثلاث أو أربع ليال متتالية واعتقل نحو مئتي شخص، وأنا من بينهم. أخذونا لإجراء "محادثات" مع الشابات في القلعة الواقعة في أراضي ينوون انشاء المستوطنة عليها، ثم أطلقوا سراحنا. ومنذ ذلك الحين، إقتحم الجنود 70% من المنازل في البلدة.

لم تكن هذه عمليات اقتحام للمنازل واعتقال مشتبّهين في أعمال محظورة، بل كانت عرض استعراض قوة عنيف للجيش، مصحوب بمحادثات ترهيب من الشابات بهدف إعداد المنطقة لدخول المستوطنين إليها. علاوة على ذلك، يشير النشاط العسكري الكثيف في شمال الضفة الغربية منذ إلغاء قانون فك الارتباط إلى استمرار استعدادات الجيش لدخول المستوطنين منذ سنين عديدة، وهي استعدادات ذات أثر دموي ومدمر للسكان الفلسطينيين المحليين.

ينص القانون الدولي على أن الجيش المُحتل مُلزم بضمان النظام العام والحياة العامة الطبيعية في الأراضي المحتلة وحماية المُجتمع المحلي وحقوقه. يجوز للقائد العسكري ممارسة صلاحياته فقط لصالح الأراضي المحتلة

62 حين معنيت وباردن ميخائيلي، "الأول مرة منذ اتفاقيات أوسلو، ينصب الجيش قاعدة دائمة في المنطقة A"، هآرتس، 11.6.2026.

63 يوتام ديشي، "الأول مرة منذ فك الارتباط: إنشاء قاعدة للجيش في سا-نور"، إسرائيل هيووم، 28.12.2025. راجع أيضًا: متان جولان، "الدولة تعجل إنشاء

مستوطنات في شمال الضفة والتي تم إخلؤها في فك الارتباط، وباشرت بإنشاء قواعد في المنطقة"، هآرتس، 4.1.2026.

64 إيشاع بن كيمون، "الأول مرة منذ فك الارتباط: ستتيج الحكومة للمستوطنين أن يسكنوا في البلدة التي تم إخلؤها"، ynet، 22.12.2025.

65 رئيس بلدية جبج في حديثه ليش دين، شباط/ فبراير 2026.

ومن أجل الأمن. وأخذ اعتبارات ذات الصلة فقط بالحسبان - فيما يصبّ بمصلحة المَجْتَمع المحليّ والسكان المحميين من جهة والمصلحة الأمنية من جهة أخرى.⁶⁶ الأعمال الدموية القاتلة التي أخذها الجيش وتهدف علناً وصراحةً للنهوض بالمستوطنات الاسرائيلية شمال الضفة الغربية، تتعارض بشكل صارخ مع صلاحيات الجيش الإسرائيلي وتنتهك بشدة حقوق الإنسان للفلسطينيين المحليين.

حومش

على مدى 48 عامًا، منعت إسرائيل سكان قرية بُرقة الفلسطينية من الوصول بحرية إلى أراضيهم الخاصة، التي بنيت عليها مستوطنة "حومش". سُلِبت الأراضي الفلسطينية الخاصة في عام 1978 بأمر مصادرة لأغراض "أمنية"، وبعد ذلك بعامين تم بناء المستوطنة عليها. طوال 25 عامًا، عاشت عدة عشرات من العائلات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، حتى حلول عام 2005، حينما أخلت إسرائيل المستوطنة في إطار خطة فك الارتباط.

على الرغم من أن قانون فك الارتباط يحظر على الإسرائيليين دخول أراضي المستوطنات التي تم إخلاؤها في شمال الضفة الغربية، إلا أن مستوطنة "حومش" كانت في معظم السنوات بؤرة استيطانية إسرائيلية غير شرعية. وعلى الرغم من أن معظم أراضي المستوطنة التي تم إخلاؤها هي أراضٍ فلسطينية خاصة بملكية أهالي قرية بُرقة، إلا أن عشرات الإسرائيليين حافظوا على وجود مستمر ومتواصل فيها، وانضم إليهم الكثيرون في مناسبات جماعية ووقفات احتجاجية سياسية. وكان الوجود الإسرائيلي مدعومًا بحملة جماهيرية لكسب الدعم، وحظي بدعم أعضاء كنيست ووزراء، ويُعتبر انتهاكًا جماعيًا للقانون.⁶⁷

وشكّلت البؤرة الاستيطانية غير الشرعية المُقامة على أراضي المستوطنة التي تم إخلاؤها على مر السنين كقاعدة لتنظيم عنيف يعتدي وينتهج العنف ضد المزارعين الفلسطينيين وأهالي قرى المنطقة؛ بُرقة، سيلة الظهر، الفندقومية وبرزابا. يهدف عنف المستوطنين المُنهج إلى دبّ الرعب والخوف وترهيب السكان الفلسطينيين ومنع المزارعين من استصلاح أراضيهم، وبالتالي تقليص الوجود الفلسطيني في هذا الحيز وتمكين إعادة إنشاء المستوطنات في المنطقة. خاض أصحاب الأراضي الفلسطينيين نضالًا قضائيًا مطوّلًا بمساعدة "بيش دين" من أجل العودة إلى أراضيهم المسلوبة، إلا أنه وبمرور أكثر من عقد على النضال القضائي، حصل الوجود اليهودي العنيف في البؤرة الاستيطانية غير الشرعية "حومش" على صفة شرعية من المحكمة العليا.⁶⁸

في أيار/ مايو 2023، وبعد شهرين من إلغاء قانون فك الارتباط، نُقلت البؤرة الاستيطانية في "حومش" من دون الأراضي الفلسطينية الخاصة إلى أرض مجاورة تم تعريفها على أنها أرض دولة. حتى عملية النقل جرت من دون

66 اللوائح التابعة لاتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (1907)، المادة 43؛ م.م.ع. 393/82، جمعية اسكان المعلوم التعاونية المحدودة المسؤولية ضد قائد قوات الجيش في الضفة الغربية وآخرين، قرار المحكمة، 28.12.1983.

67 بيش دين، عالم معكوس: نضال أهالي بُرقة للعودة إلى أراضيهم التي شُيّدت عليها مستوطنة حومش التي أُخليت (أيلول/ سبتمبر 2020).

68 بيش دين، "التماس أصحاب أراضٍ من قرية بُرقة إلى محكمة العدل العليا مطالبين بالسماح لهم بالوصول إلى أراضيهم الواقعة في المكان الذي تواجدت به مستوطنة "حومش" سابقًا"، 18.4.2019.

التصاريح والموافقات اللازمة بموجب القانون. إلا أنه كما سبق وحدث كثيرًا في الماضي، اصطف السلط السياسي والسلك العسكري إلى جانب أنشطة المستوطنين غير الشرعية وازدهرت البؤرة الاستيطانية ونمت.⁶⁹

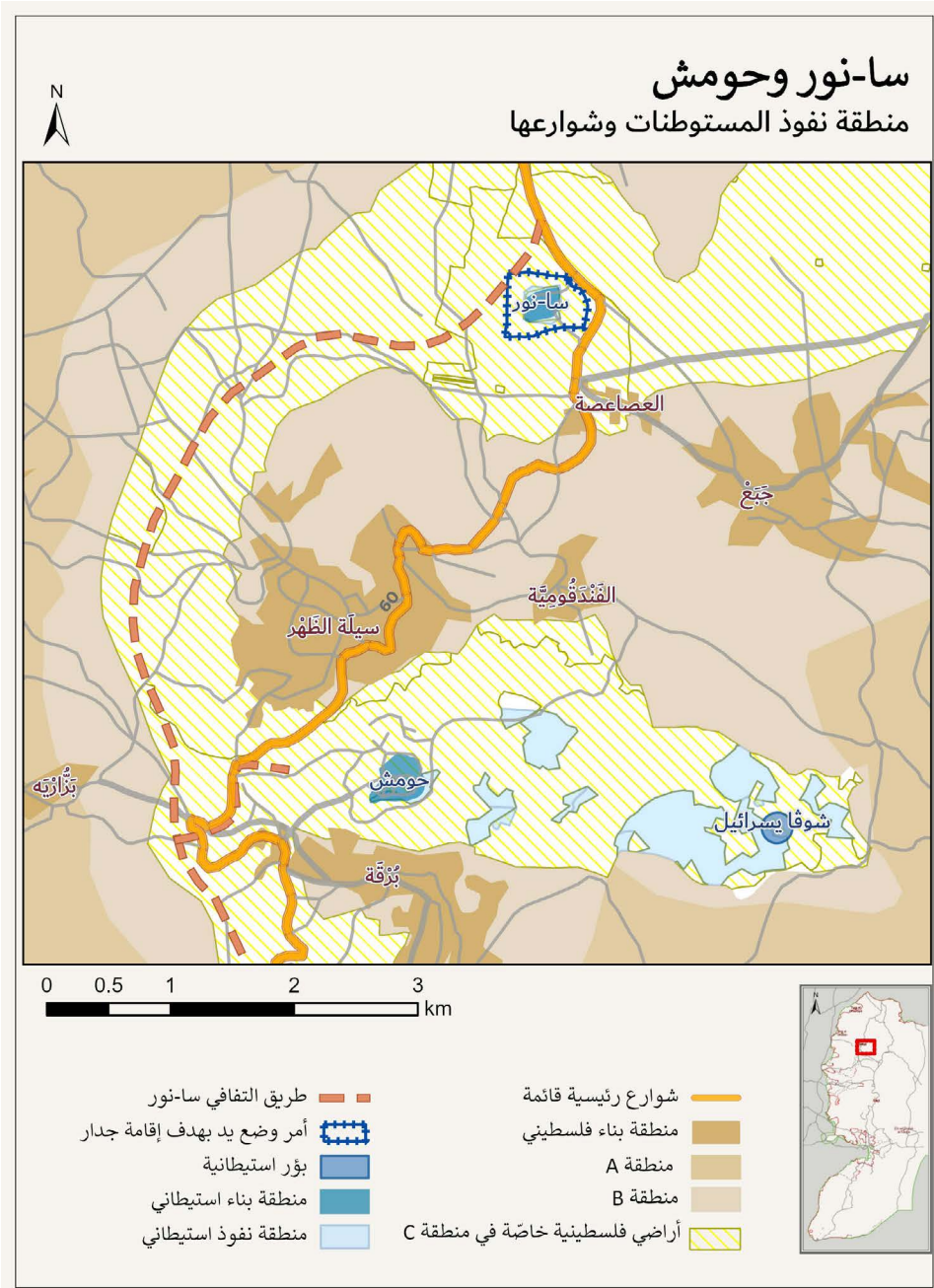
وفي كانون الأول/ ديسمبر 2025، وقّع القائد العسكري أمرًا يُعرّف مستوطنة "حومش" كبلدة إسرائيلية. يكشف هذا الأمر أن المستوطنة المُستحدثة ستُنشأ على بضعة "جزر" من الأراضي المُصنّفة كأرض دولة تقع داخل "بحر" من الأراضي الفلسطينية الخاصة.⁷⁰ تُظهر التجارب السابقة أنه على الرغم من عدم شمل الأراضي الفلسطينية الخاصة في مسطح النفوذ الرسمي للمستوطنة، إلا أنه لن يُسمح لأصحاب هذه الأراضي – الذين مُنعوا من دخولها طوال سنين عديدة - بالوصول إلى أراضيهم على أن يسلبها المستوطنون و"تبتلعها" المستوطنة.⁷¹

مسطح نفوذ المستوطنة "حومش" وتحيط به أراضي أهالي بركة الخاصة: المستوطنة "سانور" والشارع الالتفافي المؤدي إليها، والذي تم شقه وإنشاءه على أرض فلسطينية خاصة

69 يانيف كوبوفيتش، "بموافقة السلك السياسي، المدرسة الدينية في حومش نُقلت إلى أراضي عامة بشكل مُخالف للقانون"، هآرتس، 29.5.2023.

70 إيشاع بن كيمن، "أمر القائد العسكري يكشف: ستضاعف مساحة المستوطنة التي تم إخلؤها شمال السامرة، سيسكن الفلسطينيون في جيوب"، ynet، 30.12.2025.

71 راجع على سبيل المثال: ييش دين، "التماس لمحكمة العدل العليا: إلغاء أمر توسيع مسطح نفوذ مستوطنة جيفع بنيامين"، 16.4.2026.



“كل الأراضي الزراعية مُعرضة للخطر، لا يمكن دخولها، استصلاحها، وزراعتها”

أنشأت مستوطنة “سا-نور” على مساحة 65 دونماً مُعرفة كأراضي دولة، وفي ذروة نشاطها استوطنتها بضعة عشرات من المستوطنين الإسرائيليين. أراضي المستوطنة التي تم إخلاؤها مُحاطة بألاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية الخاصة بملكية أهالي قرى جبع، الفندقومية، وسيلة الظهر. وتستخدم هذه الأراضي للسكن، التجارة، والزراعة. رغم مساحتها الصغيرة نسبياً، من المتوقع أن يكون لإعادة بناء مستوطنة “سا-نور” على عجل أثر دراماتيكي كبير على الحيز الفلسطيني المحيط بها، ويمكن أن تكون أيضاً بمثابة دراسة حالة لبقية المستوطنات المتوقع إنشاؤها في هذه المنطقة.

في آب/أغسطس 2025، وبعد ثلاثة أشهر من قرار مجلس الوزراء بإعادة إنشاء المستوطنة، وافقت لجنة التخطيط والبناء المحلية في السامرة على إيداع خطة هيكلية عمرانية لمستوطنة “سا-نور”، والتي تضم 126 وحدة سكنية تهدف إلى استيعاب ثلاثة أضعاف عدد المستوطنين الذين سكنوا المستوطنة قبل إخلائها.⁷² وقّع القائد العسكري على أمر مُسطح نفوذ “سا-نور” في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وبعد شهر، قامت وزارة الداخلية بتسيير “رمز بلدة” للمستوطنة والذي كان مُجمداً منذ فك الارتباط. جعلت هذه الاجراءات من “سا-نور” مستوطنة رسمية مما يُتيح للدولة وضع خطط عمرانية وتخصيص الميزانيات لها.⁷³

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2025، أصدر الجيش أمراً بوضع اليد على أراضي فلسطينية بملكية خاصة لشق شارع إلتفافي بطول أكثر من ستة كيلومترات، ليربط مفترق مستوطنة “حومش” بمستوطنة “سا-نور”. يشمل أمر وضع اليد والاستحواذ أراضٍ زراعية مُستصلحة بمساحة نحو 500 دونم، أي، أكثر من سبعة أضعاف مساحة المستوطنة نفسها. يتعارض الشارع، الذي يبدو أنه يهدف إلى خدمة المستوطنين الإسرائيليين فقط، مع القانون الدولي، وقد خصصت وزارة المالية برئاسة الوزير بتسائيل سموطريتش 20 مليون شيكل ميزانية لتعبيد هذا الشارع الذي سيحرم أصحاب الأراضي الفلسطينيين من الوصول إلى آلاف الدونمات الإضافية من الأراضي الزراعية. وفي آذار/مارس 2026، أصدر الجيش أمراً آخر بالاستحواذ ووضع اليد على الأراضي المحيطة بالمنطقة المُعدة للاستيطان، على ما يبدو لغرض إنشاء جدار أو شارع للحراسة؛ وبالتالي يفرض الطوق والحصار على 150 دونماً إضافياً من الأراضي الفلسطينية الخاصة مما يُوسع عملياً مساحة المستوطنة.⁷⁴

72 موقع سروجيم، “صودق على بناء المستوطنة التي أخليت في مخطط فك الارتباط”، 22.8.2025.

73 إلباه أفيف، “خطوة تاريخية: هذه المستوطنات الـ 13 في يهودا والسامرة التي تم تسوية وضعيتها”، C14، 10.11.2025؛ دفير عمار، “وزارة الداخلية: ثمانين مستوطنات في يهودا والسامرة تحظى باعتراف رسمي”، عاروتس، 7.12.2025.

74 أمر استيلاء واستحواذ على الأرض رقم 175/25 ت (يهودا والسامرة) - 2025؛ أمر استيلاء واستحواذ على الأرض رقم 46/26 ت (يهودا والسامرة) - 2026.

تم نصب كرفانات في "سانور" بدءاً من آذار/ مارس 2026 لإيواء المستوطنين الإسرائيليين. وبعد شهر استوطنت المكان أول 16 عائلة إسرائيلية، في حفل حضره الوزراء وأعضاء الكنيست.⁷⁵ بعد عشرة أيام، وافق المجلس الأعلى للتخطيط التابع للإدارة المدنية على ترخيص (موافقة نهائية) مخططاً من 126 مسكناً ثابتاً في مستوطنة "سانور". كما في العديد من الحالات السابقة، كذلك في "سانور"، يأتي المستوطنون أولاً وثم يتم تنظيم استيطانهم الموقع على المستوى القانوني. وهكذا، في غضون أقل من عام من قرار مجلس الوزراء بتجديد الاستيطان في "سانور"، ألت المبادرة الاستيطانية، التي حظيت بدعم الدولة، إلى جانب الموارد الحكومية وقوة الجيش، إلى إنشاء المستوطنة بشكل مُستعجل وسط الأراضي الفلسطينية.



محمد بداد، رئيس بلدية جبع، يراقب شق وتعبيد الشارع الالتفافي، شباط/ فبراير 2026 (تصوير: بييش دين)

مع بدء العمل على الشارع الالتفافي، قبل شهرين من انتقال طلائع المستوطنين إلى "سانور"، فهم رئيس بلدية جبع، محمد بداد بالفعل المغزى من إنشاء المستوطنة الإسرائيلية الجديدة في المنطقة:⁷⁶

75 يعنكي بارفر، "سيتم ربط حومش، سانور، وسيستطية بالشبكة حتى قبل بدء الإعمار"، كول ريجع، 11.1.2026؛ حاييم جولديتش، "نصب كرفانات في مستوطنة سانور التي تم إخلؤها في فك الارتباط"، كان، 17.3.2026؛ متان جولان، "إستوطنت 16 أسرة سانور التي تم إخلؤها في فك الارتباط، احتفل الوزراء؛ "نقضي على الدولة الفلسطينية"، هارتس، 19.4.2026.

76 رئيس بلدية جبع في حديقة لييش دين، شباط/ فبراير 2026.

جميع الأراضي الزراعية مهددة بالخطر، وسيُمنع دخولها، استصلاحها، وزراعتها. وحتى المصالح التجارية الواقعة على الشارع مهددة بالخطر. نحن ننتظر مصيرنا. إلا أننا باقون هنا، لا نرحل، هناك خطر لكننا باقون. لا مكان آخر لدينا لنرحل إليه، هذا بيتنا ووطننا. في الوقت الراهن لا نعاني من عنف المستوطنين، لكننا نرى ما يحدث في أماكن أخرى، في الضفة الغربية بأكملها. هناك تخوّفات جدية، فقدنا الأمل بالعيش بسلام وهدوء لأن المستوطنين سيرجعون للاستيطان هنا. كان الأولاد يسرحون يمرحون في أراضينا بحرية، واليوم لم يعد ذلك ممكنًا. يخشى أصحاب المصالح التجارية على الشارع الرئيسي مما سيحدث لمصالحهم، ويخشون أن يكون مصيرهم كمصير حوارة. نعلم أننا سنعاني".

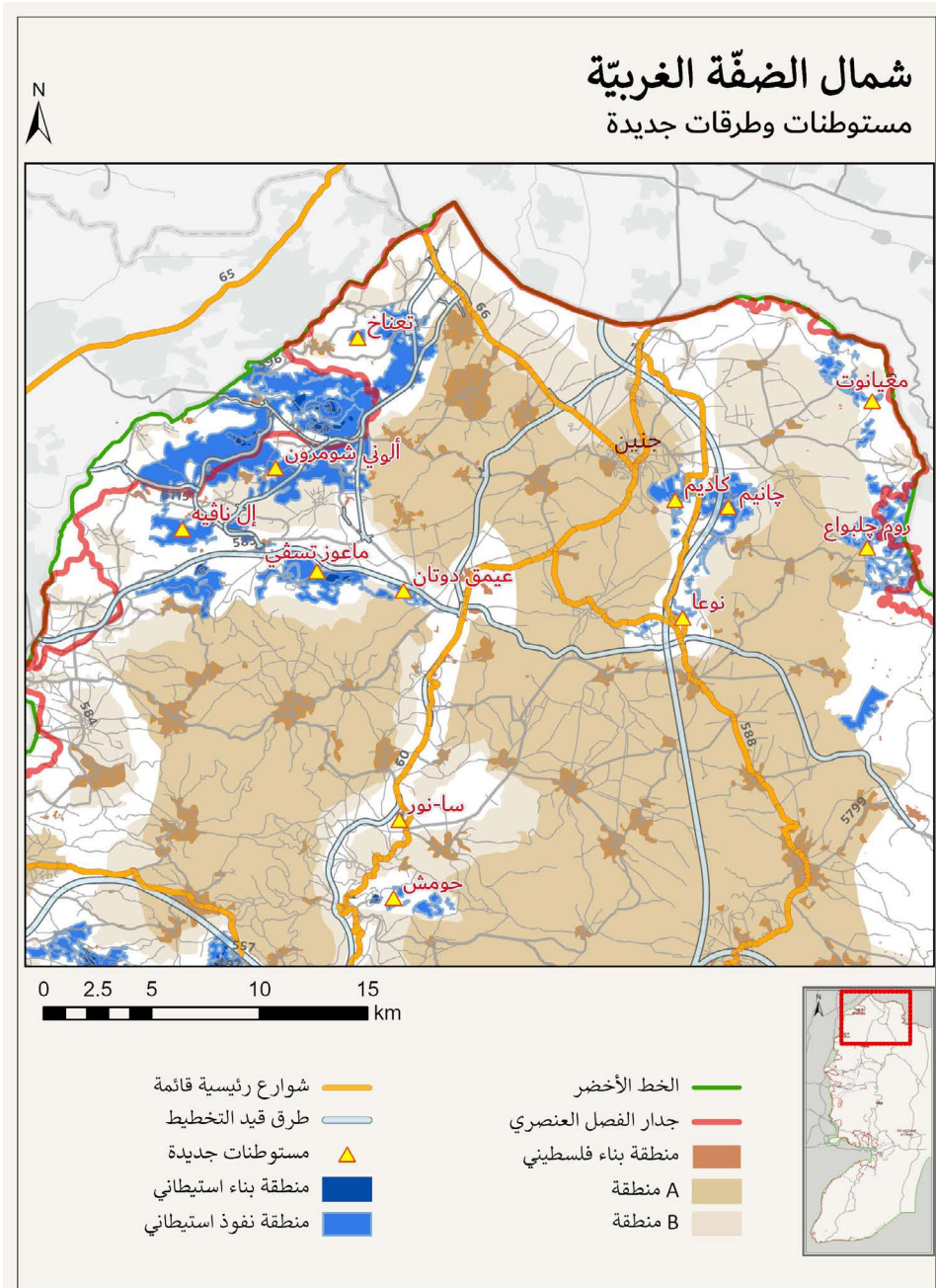
قالها عن معرفة. في 29.3.2026، تم إنشاء أول بؤرة استيطانية غير شرعية على أراضي قرية جبج؛ في نيسان/أبريل 2026، وزعت الإدارة المدنية على الفلسطينيين أصحاب المصالح التجارية القائمة على شارع رقم 60 بالقرب من "سا-نور" أوامر إخلاء وهم؛ وفي أيار/مايو 2026، أجبر المستوطنون من "سا-نور" الفلسطينيين على نبش قبر لاستخراج جثة منه ونقلها إلى موقع آخر، لأن "موقع القبر كان قريبًا من المستوطنة".⁷⁷

"مليون في السامرة؟"

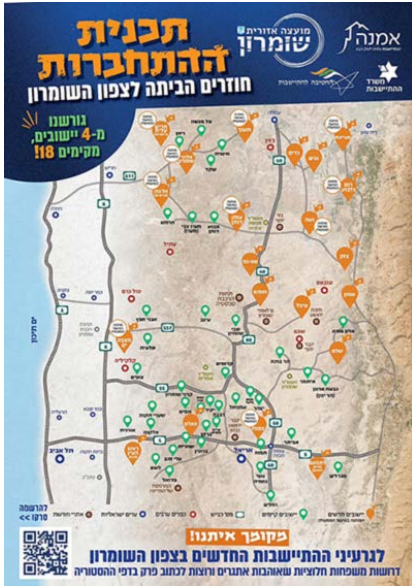
في آب/أغسطس 2023، بعد خمسة أشهر من إلغاء قانون فك الارتباط، قدم يوسي دجان، رئيس المجلس الإقليمي للسامرة، مخططاً لرفع أعداد المستوطنين في شمال الضفة الغربية إلى مليون بحلول عام 2050. يشمل المخطط إنشاء مدن جديدة ومناطق صناعية وسكك حديدية ومطار. ليس من المستغرب أن المخطط لا يأتي على ذكر مئات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة، وتم عن قصد إخفاء الخط الأخضر الذي يفصل بين إسرائيل والأراضي المحتلة.⁷⁸

وفي آذار/مارس 2026، وافق مجلس الوزراء على إنشاء 34 مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، تسع منها في نطاق نفوذ المجلس الإقليمي للسامرة. وفي أيار/مايو 2026، تم توقيع أوامر الجنرال العسكري، التي تحدد مسطحات نفوذ هذه المستوطنات.⁷⁹ ويتوقع إنشاء بعض المستوطنات في مناطق لم يكن فيها وجود إسرائيلي أبدًا. ويتوقع أن تكون مستوطنة "جانيم" الأولى التي يتم الاستيطان فيها في صيف 2026.⁸⁰

77 ليؤور بن آري، "بحضور الجنود: مستوطنون أجبروا فلسطينيين على نبش قبر واستخراج جثة - ونقلها إلى مكان آخر"، **ynet**، 9.5.2026.
78 موقع المجلس الإقليمي للسامرة، "مخطط لمليون مواطن في السامرة بحلول عام 2050؛ إليشاع بن كيمون، "مدن جديدة، قطار، ومطار: مخطط المستوطنين لمليون مواطن في السامرة"، **ynet**، 23.8.2023.
79 بكموم، "تحديد مسطحات نفوذ المستوطنات في الضفة الغربية: أداة إضافية للاستيلاء على الأراضي والتهمج (حزيران/يونيو 2026).
80 ينون شالوم بيتاج، "كشف: المجلس الوزاري صادق سرًا على إنشاء عشرات المستوطنات الجديدة في يهودا والسامرة، تحفظوا في الجيش"، **i24news**، 9.4.2026؛ متان جولان، يانيف كوبوفيتش ويهونتان ليس، "خريطة المستوطنات التي صادر المجلس الوزاري عليها تُظهر أنها ستُنشأ على أراض فلسطينية أيضًا وعلى مواقع تدريب عسكرية بالذخيرة الحية"، هارتس، 13.4.2026؛ إليشاع بن كيمون، "هرع نحو إلغاء فك الارتباط في شمال السامرة: هذه المستوطنة التي يتوقع أن يبدا عمرانها"، **ynet**، 23.4.2026.



من المتوقع أيضًا انتهاج النهج الذي سبق وثبت في الماضي، والذي يجمع بين الأفعال والتحركات الرسمية من مؤسسات الدولة وبين الأفعال الميدانية من جانب المستوطنين. لتطبيق مخطط "مليون بالسامرة" فعليًا: مبادرات من المستوطنين - بعضها غير قانوني - للاستيلاء والاستحواذ على الأراضي، وغالبًا من خلال العنف والاعتداء على الفلسطينيين؛ مساعدة الجيش للمستوطنين؛ فرض قيود على حرية حركة الفلسطينيين في المنطقة؛ منح الدعم والبنية التحتية وتخصيص الدولة الموارد للاستيطان؛ ومنح البؤر الاستيطانية صفة شرعية بأثر رجعي.



المصدر: مجلس السامرة الإقليمي⁸¹

إن إنشاء مستوطنات جديدة في شمال الضفة الغربية، منها ما تمت الموافقة عليه والمخطط والمُزمع إنشاؤها، هو جزء من مشروع شديد وباطش للسلب، القمع، وتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية على حساب السكان الفلسطينيين المحليين، الأمر الذي سيؤدي حتمًا لانتهاك حقوق الأساس للفلسطينيين بالملكية، حرية العمل، حرية الحركة والتنقل، والحياة والأمن، بشكل خطير وغير متناسب. كما الحال في باقي نواحي الضفة الغربية، فإن وجود المستوطنين، حتى بأعداد أصغر بكثير من الهدف المُعلن، سيؤدي إلى مفاكمة واشتداد القمع المُمنهج صنيعه النظام العسكري، وسيؤدي إلى عنف نظامي من خلال الجنود والمستوطنين، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. عدا عن نهب الأراضي، ستجبي المستوطنة الإسرائيلية أرواح فلسطينيين، وتؤدي إلى تهجير التجمعات الفلسطينية من ديارهم وتقليص مساحة المعيشة الفلسطينية.

81 كما تم تداولها في شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام.

تلخيص

تضم إسرائيل الضفة الغربية من خلال الاستيطان، العنف، وتفكيك الحيز الفلسطيني، وتقوم بالتضييق على السكان الفلسطينيين الذين يعيشون فيه إلى مناطق محدودة ومعزولة. حتى لو لم تتحقق رؤية الوزير سموطريتش كما استعرضها في "خطة السيادة" بالكامل، فإنها تشكل خارطة طريق لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية: تهجير التجمعات والمجتمعات الفلسطينية، تقييد مجال الحركة والتنقل، وتقليص المساحة المعيشية للسكان الفلسطينيين، إضافة إلى الاستيلاء على المساحات المفتوحة والقضاء على الامتداد الجغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية. تهدف كل هذه إلى ضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل، مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين المحليين.

يكشف تقرير "أكبر مساحة، أقل سكان" عن توسع آلية القمع والتضييق الاسرائيلية المنتهجة ضد الفلسطينيين في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. هذه السياسة المنتظمة- التي ترد بعض مبادئها بالفعل في المبادئ التوجيهية للحكومة الإسرائيلية - والتي تنتهج ممارسات وحشية وعنصرية بشكل منهجي، والتي يتم تفعيلها حتى الآن بالأساس ضد التجمعات المعزولة في المنطقة C، صارت تنتهج اليوم ضد جميع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

يستعرض التقرير الأدوات المختلفة التي تستخدمها إسرائيل من خلال الجيش والمستوطنين، ويوضح كيف أنها تلحق أضرارًا بالغة بمستويات مختلفة من دوائر الانتماء الاجتماعي والجغرافي - الأسرة والمجتمع والبلدة والحيز. تمثل دراسات الحالة الواردة في التقرير مجالات مختلفة ومستويات مختلفة تمارس فيها إسرائيل قوى الاستيلاء الاقليمي، نظام تقييد الحركة والعنف من أجل تحقيق أهدافها.

يتناول الفصل الأول منطقة تعرف باسم "منطقة التماس"، حيث أصبحت قيود فُرضت بالبداية كرد فعل أو ارتكاسة لحالة طوارئ، واقفًا مُستديمًا، وتفرض - بموافقة محكمة العدل العليا - تغييب الفلسطينيين عن أكثر من 100 ألف دونم من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية. تؤدي هذه القيود إلى مسّ خطير بحقوق الأساس التي يتمتع بها المزارعين الفلسطينيين، من حرية الحركة والتنقل، حرية التملك، وحرية العمل، وتُتيح للدولة أو المواطنين الإسرائيليين بالاستيلاء على أراضيهم.

فيما بعد استعرضنا حالة تجمّع الرمانة القريب من أريحا، الذي تقع قدرته على التنقل تحت رحمة رجل أمن (حارس) المستوطنة المُحاذية، ويعيشون في حالة عدم يقين دائم إزاء قدرتهم على مغادرة منازلهم بأمان. علاوة على ذلك، يعيش سكان المجتمع تحت تهديد مستمر حتى في عمر دورهم الواقعة في المنطقة A. يقوم الجنود والمستوطنون بشكل منتظم بمداهمة واقتحام منازل السكان الفلسطينيين، وينفذون أعمال شغب وعنف ومضايقات تُشير إلى توسّع الترانسفير (التهجير) والضم من المنطقة C إلى بقية نواحي الضفة الغربية.

أظهرت دراسة حالة سنجل كيف تعاني البلدة من آلية قمع إسرائيلية مصممة لتهجير أهاليها والتضييق عليهم والدفع بهم بعيدًا عن أراضيهم وتركيزهم في مناطق صغيرة ومُحصرة. العنف المباشر، القيود المفروضة على

الحركة والتنقل، السيطرة على الأراضي، والمسّ الممنهج بحقوق الإنسان، ليست سوى بعض الوسائل التي يوظفها الجيش والمستوطنون في صيرورة متواصلة تهدف إلى حصر مساحة المعيشة الفلسطينية وإنشاء جيوب فلسطينية معزولة.

أخيراً، قمنا بمراجعة الحيز الفلسطيني في شمال الضفة الغربية، حيث يتصرف الجيش منتهجاً عنفاً فتاكاً مُميّناً لتمهيد الطريق لإنشاء مستوطنات جديدة. إن التطور المتسارع للمشروع الاستيطاني في هذه المنطقة، والذي يحظى بدعم هائل من الحكومة الإسرائيلية، قد بدأ بالفعل في تغيير واقع حياة مئات آلاف الفلسطينيين في المنطقة، ومن المتوقع أن يفرض قيوداً إضافية على حريتهم في التنقل والاستيلاء على المزيد من أراضيهم. بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لأنماط العمل الإسرائيلية في مناطق أخرى من الأراضي المحتلة، يصحّ الاعتقاد بأن الاستيطان الإسرائيلي المتجدد شمال الضفة الغربية سيجبي المزيد من أرواح الفلسطينيين، ويؤدي إلى تهجير مجتمعات فلسطينية بالكامل من ديارها وتقليص مساحة المعيشة الفلسطينية بشكل مُعتبر.

تشير دراسات الحالة هذه إلى سياسة إسرائيلية مُنظمة تتكون من عدة عوامل: التعاون الكامل بين المستوطنين الذين يبادرون بإنشاء البؤر الاستيطانية وانتهاج العنف ضد الفلسطينيين، وبين الجيش، الذي يقمع السكان الفلسطينيين يومياً، ينادر لاعتداءات مُدمرة بهدف تهديد الطريق لإنشاء المستوطنات ويدعم اعتداءات المستوطنين بالقوة؛ كما أن انعدام الإنفاذ الفعال ضد المستوطنين والجنود من جانب سلطات إنفاذ القانون؛ والدعم المؤسساتي بتخصيص ميزانيات، إعداد البنى التحتية، ومنح البؤر الاستيطانية صفة شرعية بأثر رجعي وشرعية لأفعال المستوطنين من جانب الحكومة ومُنْتَخَبِي جمهور. تجري كل هذه الأمور بنسق متسق يهدف إلى الاستحواذ والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية وترك أقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين فيها.

تسعى هذه الآلية المنهجية إلى تنفيذ الضم الإسرائيلي للضفة الغربية بموجب مبدأ أكبر مساحة، أقل سكان. أي، توسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية مع تفكيك الحيز المدني الفلسطيني، إفراغ مناطق بأكملها من أي وجود فلسطيني، فصل وعزل التجمعات الفلسطينية المحلية عن بعضها البعض، وتهجير السكان الباقين إلى جيوب مزدحمة ومعزولة. سيؤدي التغيب القسري لأصحاب الأراضي من المناطق "التي سيتم تطهيرها" من الفلسطينيين إلى استيلاء إسرائيل على مئات آلاف الدونمات وسيزيد المساس بالجمهير الفلسطينية في الضفة الغربية وحقوقها بشكل خطير.

تدعو "ييش دين" و "مكوم" و "مركز الدفاع عن الفرد" (هموكيد) المجتمع الدولي إلى عدم الوقوف مكتوف الأيدي في مواجهة الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في الضفة الغربية، والتصرف وفقاً للقانون الدولي بنشاط وفعالية تجاه دولة إسرائيل. إن ضم إسرائيل للضفة الغربية فعل غير قانوني ويؤدي إلى انتهاك شديد لحقوق الإنسان الفلسطيني. وعليه، يتوجب التصدي له ومنعه. يقع على إسرائيل واجب توفير الحماية للسكان الفلسطينيين المحليين الخاضعين للاحتلال بموجب التزاماتها الدولية؛ وضمان الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين، وبشكل خاص، الحق في حرية الحركة والتنقل، حرية التملك، والحق بالترزق؛ كما أنها مُلزمة بإزالة البؤر الاستيطانية والمستوطنات؛ والعمل على إنفاذ القانون ضد المستوطنين والجنود المعتدين على الفلسطينيين وممتلكاتهم.